A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.69
13 January 1993

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)
ثم : السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية)
(نائب الرئيس)

- الاعاصير في الولايات المتحدة الامريكية
- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : التقرير الخامس للمكتب [٨] (تابع)
- التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع قرار
- مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية [٤٠]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61966 ٠٠٨٢ز(٩٣)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

الاعاصير في الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن انتقل إلى البند الاول على جدول أعمالنا لهذه الجلسة ، أودّ باسم جميع الاعضاء في الجمعية العامة أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومة وشعب الولايات المتحدة الامريكية على الخسائر المفجعة في الارواح والدمار المادي الكبير الناجم عن الاعاصير التي أصابت الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الاخيرة .

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم حكومة بلادي أودّ أن أشكركم ،السيد الرئيس ، على مشاعر التعاطف الرقيقة التي عبرتم عنها لضحايا الاعاصير التي حلّت ببلادنا في نهاية الاسبوع الماضي . إن الأسر التي مُنيت بفقد أحبابها ، وجميع الذين أصيبوا أو عانوا بشكل أو بآخر من هذه الكارثة ، يقدّرون اهتمامكم . شكرا جزيلا لكم .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الخامس للمكتب (A/47/250/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق التقرير الخامس للمكتب (A/47/250/Add.4) بطلب عدد من البلدان إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية عنوانه : "طلب استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية" .

لقد قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند على جدول الاعمال .

هل لي أن اعتبر بأن الجمعية تودّ إدراج هذا البند الإضافي ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرر المكتب أيضا أن يوصي بإحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيجري إبلاغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذ للتوّ .

البند ٣٥ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

(أ) تقرير الامين العام (A/47/50 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.21)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا لعرض مشروع القرار A/47/L.21 .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/47/L.21 ، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر والمعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" . والهدف من مشروع القرار هو توطيد وتعزيز المزيد من التعاون المثمر بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

ومنذ إنشائها ، كرّست منظمة المؤتمر الاسلامي نفسها تماما لتحقيق مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده . ومن الطبيعي للمنظمتين أن تتعاونا من أجل تعزيز أهدافهما المتمثلة في الحفاظ على السلم والامن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن ، الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ما فتئنا على اقتناع بضرورة زيادة التعاون بين المنظمة والامم المتحدة في سعينا المشترك من أجل تحقيق الاهداف المشتركة .

ومنذ البداية الاولى فإن الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي قد تصورت دور المنظمة في داخل الإطار العام لميثاق الامم المتحدة . والتزامنا بميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان الاساسية قد تمّ التاكيد عليه مجددا وصراحة في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي . إن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي قد أكدّ على تصميم الدول الاعضاء فيه على الإسهام في تحقيق التقدم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم من خلال النهوض بالسلم والامن العالميين .

وبهذه الروح ، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي قد قامت بجهود مستمرة لكي تعزّز وتوسع من نطاق تعاونها مع هذه المنظمة الدولية منذ أن حصلت على مركز المراقب في

عام ١٩٧٥ . ولقد مُثّلت الامم المتحدة في المؤتمرات الوزارية واجتماعات القمة التي عقدتها المنظمة بشخص الممثل الخاص للامين العام وأحيانا بشخص الامين العام نفسه . إن جهود الامين العام لتوسيع نطاق التعاون القائم بين منظمتينا تحظى بتقدير بالغ من جانب المجتمع الاسلامي . وفي هذا السياق ، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد بطرس بطرس غالي ، الامين العام للامم المتحدة على التقرير الممتاز الذي قدمه إلى الجمعية العام (A/47/450 و Add.1) بشأن "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" . وكما يؤكد التقرير ، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي تعمل على تطوير تعاون إيجابي وبنّاء في مختلف الميادين مع الوكالات المتخصصة والاجهزة الاخرى في منظومة الامم المتحدة .

وقد أصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي في كل اجتماعاتها ، بما في ذلك مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية ،العديد من القرارات بشأن قضايا عالمية هامة مثل نزع السلاح والسلم والامن الدوليين ، وتصفية الاستعمار ، وحق تقرير المصير ، وحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والتكنلوجية ، بغية إكمال جهود الامم المتحدة في هذه الميادين . وعملا بالتزامها العميق بميثاق الامم المتحدة وميثاقها هي ، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي قد اتخذت عددا من المبادرات ، سواء في داخل الامم المتحدة أو خارجها ، من أجل تعزيز السلم والامن . وفي هذا السياق ، يشرفني أن أبلغ الدول الاعضاء بأن منظمة المؤتمر الاسلامي ستعقد الدورة الاستثنائية السادسة لمؤتمر وزراء خارجيتها للنظر في أمر الحالة في البوسنة والهرسك في جدة بالمملكة العربية السعودية ، في يومي ١ و ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ .

إن مشروع القرار الذي أتشرف بعرضه اليوم مشابه للقرارات التي اعتمدت تحت هذا البند في الدورات السابقة للجمعية العامة . وهو يمثل رغبة الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في تحقيق مزيد من التعاون مع الامم المتحدة في سعينا المشترك لايجاد حلول للمشاكل العالمية . وفي الديباجة ، تؤكد الجمعية العامة اقتناعها بأن تدعيم التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي يسهم في تعزيز مقاصد الامم المتحدة ومبادئها ، وتدرك الحاجة إلى إقامة تعاون أوثق بين منظومة الامم المتحدة

ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسساتها المتخصصة في تنفيذ المقترحات التي اعتمدت في الاجتماع التنسيقي لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرئيسية في المنظمتين .

وفي فقرات المنطوق ، فإن الجمعية العامة ، من جملة أمور ، تعرب عن تقديرها للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . وتطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، تشجيع عقد اجتماعات قطاعية معينة بمجالات التعاون ذات الأولوية ، مثل البيئة والاغاثة في حالات الكوارث والعلم والتكنولوجيا ، حسبما أوصى بذلك اجتماعا عام ١٩٨٣ و ١٩٩٠ لمراكز التنسيق التابعة للمنظمتين ، بما في ذلك متابعة الاجتماعات القطاعية . وتطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الثامنة والاربعين عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

وأملنا أن يحظى مشروع القرار هـذا ، الذي أعدته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، بالموافقة الاجتماعية من قبل الجمعية .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص شكر وتقدير الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي لأمين عام الأمم المتحدة الموقر السيد بطرس بطرس غالي ، على جهوده التي لا تكل لتعزيز التعاون بين المنظمتين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) صادر في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ، أعطي الكلمة الآن للمراقب من منظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد انساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضم صوتي إليكم - سيدي الرئيس - فيما أعربتم عنه من تعاطف مع حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على الخسائر المروعة في الأرواح التي مُنيا بها نتيجة للكارثة الطبيعية الأخيرة . وفي الوقت نفسه أود ، باسم الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي ، أن أتقدم إلى شعب وحكومة البوسنة والهرسك بالتعازي والمواساة لمعاناتهما الانسانية الناجمة عن عدوان سافر وحشي مستمر له أبعاد لا إنسانية .

إنه حقا لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة بشأن بند ذي أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمة التي أمثلها ألا وهو "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" .

واسمحوا لي - سيدي - أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة . إن انتخابكم هو إشادة بصفاتكم الشخصية وبخبراتكم وببلادكم . وأؤكد لكم أنكم تستطيعون أن تعوّلوا على تعاون منظمتي الكامل في اضطلاعكم بمسؤولياتكم .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير سمير الشهابي الذي لم يؤد فحسب دور الرئيس الممتاز للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، بل ضرب أيضا مثالا فريدا للقيادة الفذة وجلب المزيد من الاحترام لهذا المنصب .

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لاعبر عن تقديرنا العميق للإسهام الكبير الذي أسهم به أمين عام الامم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي ، في تأمين فعالية هذه الهيئة العالمية وحسن أدائها لمهمتها . لقد حظي بامتناننا واحترامنا جميعا وبامتنان واحترام المجتمع الدولي بنهجه الاصلاحي الجديد ، وموقفه الانساني وفهمه العميق للمشاكل العالمية . إن منجزاته العديدة باسم السلم خلال فترة قصيرة جدا من الزمن إنما تتحدث عن نفسها . ونحن نتمنى له أطيب التمنيات في المستقبل ، ونؤكد له تعاوننا الكامل فيما بداه بحكمة من أشكال التعاون الخاص في أمور محددة بين الامم المتحدة ومنظمتنا ، ونثني عليه لتقريره الممتاز . (A/47/450 و Add.1)

أشعر أن من واجبي لدى مخاطبة الجمعية ، أن أتوجه مرة أخرى إلى الامين العام بشكرنا الخاص على تسهيله لنقل وفدنا من زغرب إلى سراييفو في الاسبوع الماضي ، إبان بعثة تقصي الحقائق التي اضطلع بها امين عام منظمة المؤتمر الاسلامي الدكتور الفابيد وكنت أنا معه في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا .

إن أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي وأباءها المؤسسين قد حددوا بجلاء ووضوح منذ البداية دور منظمتنا داخل إطار العمل الشامل لميثاق الامم المتحدة . إذ يؤكد ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي على تصميم دول المنظمة الاعضاء على الاسهام الفعّال في اثراء الانسانية وتحقيق التقدم والحرية والعدالة في العالم كله عن طريق النهوض بالسلم والامن العالميين .

إن منظمة المؤتمر الاسلامي تستمد الهامها من رسالة الاسلام النبيلة الخالدة ، وقد استند إنشاؤها على مبادئ السلم والوئام والتسامح والمساواة والعدالة بالنسبة للجميع . إن ميثاق منظمتنا يؤكد من جديد التزام أعضائنا بميثاق الامم المتحدة . إن تصورات أعضاء منظمتنا ، وكلهم أعضاء أيضا في الامم المتحدة ، مطابقة تماما لتصورات الغالبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة بشأن القضايا الدولية الهامة . من الطبيعي إذن أن تعمل المنظمتان سويا لتعزيز المثل العليا والمبادئ والاهداف التي يتشاطرانها لقد اعتمدت منظمة المؤتمر الاسلامي ، منذ انشائها في ١٩٦٩ ، قرارات وإعلانات عديدة

على مستوى القمة وعلى مستوى اجتماعات وزراء الخارجية على حد سواء ، تتناول القضايا التي تواجه العالم الاسلامي ، بالإضافة إلى تطورات عالمية هامة متصلة بالسلم والامن الدوليين ونزع السلاح وحقوق الانسان والاقليات وإنهاء الاستعمار ، وقضايا متصلة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتقنية .

إن التعاون بين المنظمتين قد حظي بدفعة هامة في عام ١٩٧٥ ، عندما منحت منظمة المؤتمر الاسلامي مركز المراقب في الامم المتحدة ، وبحلول أواخر السبعينات ساد الشعور بضرورة إعطاء التعاون المتزايد أبدا بين المنظمتين إطارا مؤسسيا يمكن من خلاله لامانتيهما ووكالاتهما المتخصصة وهيئاتهما وأجهزتهما أن تجري مشاورات منتظمة لاستعراض عملهما الجاري ولبحث إمكانيات زيادة وتوسيع نطاق مجالات تعاونهما .

ومنذ صدور القرار ٣٦/٣٥ في عام ١٩٨٠ ، وهو أول قرار بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، أبرمت منظمتنا عددا من اتفاقات التعاون مع الوكالات المتخصصة والاجهزة الاخرى في منظومة الامم المتحدة مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وأجهزة الامم المتحدة المعنية بالتعاون التقني والتنمية .

إن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي كان مُرضيا للطرفين ويجري تطويره بإسلوب جاد . ومنذ الاجتماع الاول الذي عقد في عام ١٩٨٠ ، بين ممثلي كل من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسساتها المتخصصة ، والامانة العامة للامم المتحدة وأمانات مؤسساتها المتخصصة ؛ أصبحت المنظمتان تتعاونان بشأن عدد من المشروعات الهامة في مجالات الاولوية السبعة التي تحددت بالفعل للتعاون ، والتي نوقشت في تقرير الامين العام المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

وفي إطار التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة ، وتنفيذا للقرار ٤٦/١٣ الصادر في عام ١٩٩١ بشأن التعاون بين المنظمتين عُقد خلال هذا العام

في جدة بالمملكة العربية السعودية في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢ ، اجتماع "الفريق العامل المعني بتنمية الموارد الانسانية : التعليم والتدريب الاساسيان" . كما عقد في جنيف في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ اجتماع مراكز تنسيق الوكالات الرائدة بمنظومة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ووكالاتها ومؤسساتها المتخصصة .

وفي نفس الوقت ، لا يزال التعاون الجاري في الميدان بين منظمتينا فيما يتعلق بحسم الحالة المأساوية الحالية في الصومال مستمرا ، ويسعدني أن أعلن أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، قد افتتحت في الشهر الماضي بعثتها الثانية للمراقبة الدائمة لدى الامم المتحدة في جنيف . وهكذا ، ستتمكن منظمة المؤتمر الاسلامي بتواجدها الدائم في جنيف من أن تتعاون تعاونا أفضل مع منظومة الامم المتحدة ككل . فبعثة المراقبة الدائمة في جنيف أصبحت تشارك بالفعل مشاركة نشطة ، كعضو ، في اجتماعات اللجنة التوجيهية لمؤتمر جنيف المعني بيوغوسلافيا السابقة .

واسمحوا لي في الوقت ذاته أن أؤكد أن منظمة المؤتمر الاسلامي تعي تماما الضغوط المالية على كلا الجانبين ، ومن ثم ، تأخذ عملية تعاوننا هذا العامل في الحسبان . وكالمعتاد سيكون اجتماع التعاون لعام ١٩٩٣ موضع مشاورات ، بالنسبة للزمان والمكان ، بين الامينين العامين للمنظمتين .

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.21 ، الذي قدمه الممثل الدائم لتركيا ، نيابة عن الرئيس الحالي لمؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي ، يعكس تصميم المنظمتين الحازم على المضي قُدما في التعاون في ميادين عديدة .

وبما انه ليست هناك آثار مالية إضافية فيما يتصل بمشروع القرار A/47/L.21 ، فإنا على ثقة بانه سيحظى بالموافقة الاجماعية لاعضاء هذه الهيئة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/47/L.21 .

هل لي أن أعتبر إن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار A/47/L.21 ؟

اعتمد مشروع القرار A/47/L.21 (القرار ١٨/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من النظر في البند ٣٥ من جدول الأعمال .

البند ٤٠ من جدول الاعمال

مسالة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأود فيما يتعلق بهذا البند أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بعد ساعة من الآن .

إذا لم أسمع اعتراضا ، سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لذلك أطلب من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في القائمة في أسرع وقت ممكن .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المناقشة هذا العام بشأن البند ٤٠ من جدول الاعمال المعنون "مسالة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية" تجري في جو يتسم بالتوقع والترقب . وقد أبرز كثير من المتحدثين في المناقشة العامة في هذه الدورة ، الحاجة إلى إصلاحات في مجلس

الأمن تأخذ في الحسبان زيادة العضوية في الأمم المتحدة والإطار الدولي المتغير الذي يُطلب فيه من الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في حفظ السلم والأمن الدوليين . هذا ، وأن العدد الكبير من الممثلين المدرجة أسماؤهم للاشتراك في مناقشة البند الراهن من جدول الأعمال ، لهو دلالة واضحة على اقتناع معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن الحاجة إلى تجديد حيوية مجلس الأمن وإعادة هيكلته قد أصبحت أكثر إلحاحا مما كانت عليه في أي وقت مضى .

ولقد نظرت الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال لأول مرة منذ ١٣ سنة في دورتها الرابعة والثلاثين . والمنطق الأول وراء هذه المبادرة هو أنه منذ عام ١٩٦٣ حين اتخذ قرار بزيادة العضوية من ١١ إلى ١٥ على أساس الزيادة التي حصلت في عضوية الأمم المتحدة فرفعتها من ٥١ في عام ١٩٤٥ إلى ١١٣ في عام ١٩٦٣ ، تزايدت عضوية الأمم المتحدة مرة أخرى زيادة كبيرة بحلول ١٩٧٩ ، وأن مجلس الأمن ، بعضويته المحددة بـ : ١٥ عضوا ، لم يعد ممثلا لعضوية المنظمة تمثيلا مناسبا .

وعلى أساس الأرقام وحدها ، فإن مبرر زيادة عضوية مجلس الأمن قد أصبح أشد وأقوى اليوم . وفي عام ١٩٤٥ ، كانت عضوية الأمم المتحدة تمثل ٤,٦ أمثال عضوية المجلس . وعندما ارتفعت عضوية المجلس إلى ١٥ نتيجة لمقرر الجمعية العامة في عام ١٩٦٣ ، كانت عضوية الأمم المتحدة ١١٣ عضو أي ٧,٥ أمثال عضوية المجلس . أما إذا استبعدت المقاعد الدائمة وقورنت النسب على أساس المقاعد غير الدائمة وحدها ، فإن انخفاض نسبة تمثيل أعضاء الأمم المتحدة في مجلس الأمن يصبح ملحوظا للغاية . فقد كانت نسبة الأعضاء غير الدائمين في عام ١٩٤٥ واحدا إلى ٧,٧ ، وفي عام ١٩٦٣ بعد زيادة عضوية مجلس الأمن أصبحت واحدا إلى ١٠,٨ . وفي عام ١٩٩٣ ، زادت عضوية الأمم المتحدة إلى ١٧٩ عضوا . وبذلك فإن عضوية مجلس الأمن الحالية المؤلفة من ١٥ عضوا تجعل نسبة عضوية الأمم المتحدة إلى عضوية مجلس الأمن ١ إلى ١٢ عموما و ١ إلى ١٧,٤ إذا قصرنا الحساب على المقاعد غير الدائمة . فهل يصح للمرء أن يقول في هذا السياق

وفي ضوء هذه الارقام ، إن مجلس الامن ، الجهاز الرئيسي لحفظ الامن والسلم الدوليين ، جهاز له صفة تمثيلية كافية للاضطلاع بمسؤوليته الشاقة بالطريقة الشفافة والديمقراطية المتوقعة ؟ إن الارقام التي ذكرتها تشكل حجة دامغة لصالح توسيع عضوية مجلس الامن .

غير أن قضية إعادة هيكلة مجلس الامن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه لا تعتمد على الارقام وحدها ، فقد اكتسبت قوة بسبب التغيرات الهائلة التي حدثت في العالم خلال السنوات القليلة الماضية . فنهاية الحرب الباردة وانهيار الحواجز العقائدية ، أديا إلى دور متزايد النشاط للامم المتحدة في حفظ الامن والسلم الدوليين ، الذي يوكّل الميثاق المسؤولية الاولى عنه إلى مجلس الامن . ولم يعد المجلس مقيدا بسبب التناحرات العقائدية الماضية ، فقد شرع خلال السنوات القليلة الماضية في القيام بدور أكثر فعّالية في تناول الحالات المتصلة بالسلم والامن . ويقتضي الدور الاساسي للمجلس ، بدرجة كبيرة ثقة وإيمان معظم أعضاء الامم المتحدة بالقرارات التي يتخذها المجلس . ولا يمكن تأمين مثل هذه الثقة في سير أعمال مجلس الامن إلا إذا كان المجلس أكثر استجابة لتوقعات المجتمع الدولي ، وسلم تسليما أكبر بالوقائع المتغيرة في العالم ، وأظهر شفافية في عملية صنع القرار ، والاهم من ذلك إذا ما أصبح معبرا عن آراء وتطلعات مجموع عضوية الامم المتحدة . ولن يصبح مثل هذه الغرضية صحيحة إلا إذا أصبح هناك تمثيل أكثر توازنا لاعضاء الامم المتحدة في المجلس .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، تزايد الاهتمام في الامم المتحدة بمسألة إعادة هيكلة وإصلاح الكثير من هيئاتها الرئيسية لكي تتمكن المنظمة من الاضطلاع بدور حيوي ونشط في الشؤون الدولية . إن حفظ الامن والسلم الدوليين هو أحد وظائفها الرئيسية ، ومجلس الامن يضطلع بالمسؤولية الاساسية في هذا الميدان . وبالتالي ، فإن الحاجة إلى هيكلة مجلس الامن أصبحت أكثر إلحاحا إذا ما كان للامم المتحدة أن تفي بعهدها في العمل من أجل الوداد والعدالة والسلام للجميع : فلا غرو أن أكثر من ٤٠ رئيس وفد قد طالبوا في كلماتهم في المناقشة العامة ، بإجراء إصلاحات في المجلس .

ولقد تقدم تقرير الأمين العام "خطة للسلام" بمقترحات عديدة هامة ، تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم لفترة ما بعد الصراع ، وعدد كبير منها يقتضي دورا معززا لمجلس الأمن . ويتطلب التنفيذ الفعّال لهذه المقترحات وفقا لمبادئ وأهداف وأحكام الميثاق أن تضع العضوية الكاملة للأمم المتحدة ثقتها التامة في قرارات مجلس الأمن ، وأن تكون راغبة في الامتثال لهذه المقررات دون أي تحفظ . ولا يمكن لهذا أن يتم إلا إذا كان هيكل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا لإجمالي عضوية الأمم المتحدة . وكما أشار الأمين العام نفسه في تقريره عن أعمال المنظمة فإن :

"الديمقراطية داخل أسرة الأمم [تعني] تطبيق مبادئها في نطاق المنظمة العالمية نفسها" . (A/47/1 ، الفقرة ١٦٩)

وقد ركز رئيس وزراء بلدي تركيزا واضحا على هذه المسألة عند القاء كلمته في الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . فقد ذكر مشددا على أن الأعمال التي يقوم بها مجلس الأمن يجب أن تنبثق عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي أنه :

"حيث أن تكوين الجمعية العامة قد تضاعف ثلاثة أضعاف منذ إنشائها ، فلا يمكن بعد الآن أن يظل حجم مجلس الأمن ثابتا . ولا بد من قدر أكبر من التمثيل في مجلس الأمن إذا أردنا كفالة إعمال عقوباته الأدبية وفعّاليته السياسية" . (S/PV.3046 ، ص ٩٧)

وقد أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند السيد فاليرو ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، على الحاجة لتقوية الأمم المتحدة وتجديد حيويتها حتى تتمكن من القيام بدور مركزي في مسار العلاقات الدولية ، فقال :

"ويتطلب تعزيز ولاية المجلس ما يتناسب مع ذلك من شفافية وديمقراطية في أدائه لوظائفه . ولا يمكن تحقيق ذلك دون التوسع في عضوية المجلس بما يعبر عن زيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مدار السنوات القليلة الماضية ، كما يعبر عن حقائق التغيرات العديدة في الحالة الدولية . ويجب إيلاء الثقل الواجب في هذا السياق لمعايير ، أخرى ذات صلة ، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية" . (A/47/PV.13 ، ص ٤١)

وقد أُعرب بإيجاز بليغ عن الرأي الجماعي لبلدان عدم الانحياز في النداء الذي وجهه رؤساء الدول والحكومات في جاكرتا في وقت سابق من هذا العام من أجل استعراض عضوية مجلس الأمن بقصد التعبير عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة وتعزيز التمثيل الأكثر إنصافا وتوازنا للأمم المتحدة .

وهناك حجة غالبا ما يدفع بها ضد زيادة عضوية مجلس الأمن ، وهي أن مثل هذا التوسع في العضوية سيؤثر على فعالية المجلس وكفاءته . والحقيقة تختلف عن ذلك . فإذا كان المجلس قد عانى من الشلل في الماضي ، فذلك يرجع إلى المجابهة العقائدية . فليس لحجمه صلة بفعاليته أو كفاءته . ونحن نعتقد أن المجلس إذا ما أصبح أوفى تمثيلا فإنه سيصبح أكثر فعالية وكفاءة لأن قراراته ستحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره وسيكون لها وزن أكبر .

ويود وفدي أن يسعى إلى تحقيق هذا الهدف بروح من تعزيز توافق الآراء في صدد مسألة نعتبرها ملحة وذات أهمية بالغة . ونحن واثقون من أن المناقشة هذا العام ستبدأ عملية مشاورات بناءة وغير قائمة على المواجهة بين أعضاء الأمم المتحدة حول هذه المسألة الحيوية بهدف الوصول على نحو جماعي إلى تفاهم دقيق على طبيعة وحدود وتوقيت إعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع عضويته . ولهذا السبب ، ينوي وفدي بالاشتراك

مع غيره من وفود البلدان الاخرى التي لديها نفس الاتجاه ، أن يقدم في هذه الدورة مشروع قرار يسعى إلى تعزيز تبادل الآراء بين الاعضاء قبل الدورة المقبلة للجمعية العامة . ونحن واثقون من أن جميع الاعضاء سيتمكنون من تأييد مشروع القرار هذا . والواقع أننا نتعشم أن يعتمد هذا المشروع بتوافق الآراء ودون تصويت .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العام الماضي ، وبعد مرور أكثر من عقد على إدراج البند المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية" على جدول أعمال الجمعية العامة ، صحى البند من سباته الطويل . وأتيحت الفرصة للوفد البرازيلي في مناقشتنا وقتها في الجلسات العامة ، لان يرحب بهذا التطور الإيجابي ، الذي اعتبره نتيجة سياسية لزيادة الوعي بين الدول الاعضاء بالحاجة إلى التصدي لهذه القضية الهامة ، وإلى الإعراب عن تاييدنا لإجراء نقاش مفتوح وصريح حولها .

وعلى مدى العام الماضي ، تكاثرت الاقتراحات الرامية لاستعراض تشكيل مجلس الامن وحظيت باهتمام متزايد ، لا من الحكومات وحدها ، ولكن من الصحافة والمؤسسات الاكاديمية كذلك . وأشار عدد كبير من الوفود إلى هذه المسألة في البيانات المدلى بها أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية وفي المناقشة العامة في الجلسات العامة وفي اللجان الرئيسية ، وهي حقيقة تعد دليلا جديدا على حسن توقيت المناقشة الجارية اليوم .

وليس من الصعب إدراك أسباب الاهتمام المتزايد بهذه القضية . فهذه الاسباب ترجع قبل كل شيء إلى التغيرات الهائلة التي تمر بها الحالة الدولية وإلى تعاظم الدور النشط الذي يُطلب من مجلس الامن القيام به في سبيل حفظ السلم والامن الدوليين . والكثير من التوصيات الواردة في تقرير الامين العام المعنون خطة للسلام (A/47/277) يعد أمثلة على المهام الجديدة التي من المتصور إسنادها إلى المجلس . ونظرا لاشتراك مجلس الامن بشكل مباشر في حسم قائمة من بؤر التوتر تغطي من الناحية العملية جميع مناطق العالم ، ما برح عددها يتزايد ، فقد أصبحت أنظار المجتمع الدولي مسلطة أكثر من أي وقت مضى على أعمال المجلس .

ومن الطبيعي إذن أن هذا الاهتمام المتزايد وهذا الاعتراف بضرورة زيادة فعالية مجلس الامن يسلطان الاضواء على أن الاوان قد آن لمعالجة قضية ضمان تعبير عضويته تعبيرا صحيحا عن الزيادة في عضوية الامم المتحدة ، وضمان أن تكون كافية ، في الوقت ذاته لمواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل والتي يتعين على الامم المتحدة أن تواجهها في العالم المتغير الذي نعيش فيه اليوم .

وهناك ارتباط واضح بين التشكيل الانسب للمجلس وبين تحسين فعاليته ، وقدرته على إنجاز المهام المتزايدة التعقيد التي تلقى على عاتقه . فمن المحتم أن يؤدي التشكيل الاكثر تمثيلا وتوازنا إلى تعزيز سلطة المجلس .

وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن مجلس الامن إنما يقوم بواجباته فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين كما ورد في المادة ٢٤ من الميثاق ، بالنيابة عن جميع أعضاء الامم المتحدة . وهذا المفهوم الاساسي ينبغي أن يعتبر حجر الزاوية في القرارات المتعلقة بمستقبل المجلس ، ولا سيما في القرارات التي لا بد أن تتخذ إن عاجلا أم آجلا ، فيما يتعلق بتشكيله ، والافضل أن يكون اتخاذها عاجلا لا آجلا .

وفي دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٩ ، أشار وفد البرازيل على أعلى مستوى ، إلى الحاجة لإعادة النظر في التشكيل المناسب للمجلس ، لا من وجهة النظر التقليدية الخاصة بإعادة إقرار علاقة سليمة بين عدد المقاعد ومجموع العضوية في المنظمة فحسب ، ولكن أيضا ، وبصفة خاصة ، في ضوء التغييرات الهامة التي بدأت تبرز في الحالة الدولية . وقد تجاوزنا اليوم مرحلة مجرد النظر في أمر استصواب مناقشة مسألة تشكيل المجلس .

ومع إدراكنا التام لحساسية القضية من الناحية السياسية ، فإننا نرى أن الحالة الدولية الراهنة تجعل من زيادة عضوية المجلس أمرا أكثر ضرورة . ويستطيع المرء أن يلمس وجود موافقة واسعة المدى على هذا .

وينبغي مواصلة مداولاتنا حول الموضوع ببعد نظر وواقعية ، ولكن دون أن نفقد إحساسنا بالطابع الملح للمسألة . وهنا قد تتجلى جاذبية الفكرة القائلة بضرورة

قيام مجلس أمن موسع بحلول عام ١٩٩٥ - وهي سنة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة .

ولقد قيل إن الدراسة الجادة لمسألة تشكيل مجلس الأمن قد تؤدي من الناحية النظرية إلى إخراج الأفاعي من صندوقها في مناقشات لسلسلة لا تنتهي من الجوانب الأخرى في الميثاق ، وبالتالي فإن من الأفضل تجنب الخوض فيها . وفي رأينا أن هذه الحجة واهية . فلو أن حجة صندوق الأفاعي هذه قد أثيرت وقبلت في عام ١٩٦٣ ، لما اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) ولظل عدد أعضاء المجلس حتى اليوم ١١ عضوا ، مثلما كان في عام ١٩٤٥ .

إن مسألة تشكيل المجلس ينبغي أن ينظر إليها في حد ذاتها . ومن الواضح أن الحاجة لا تدعو إلى خلق البلبلة بشأنها أو الربط بينها وبين قضايا أوسع وأعقد وأصعب فيما يتعلق بإمكانية تعديل أحكام الميثاق الأخرى .

إن المسألة لها أهمية سياسية ، ولكنها بسيطة من الناحية الإجرائية . كل ما هو مطلوب هو أن تقوم الجمعية العامة باعتماد قرار تعتمد فيه ، مثلما فعلت منذ ثلاثة عقود تقريبا ، تعديلا محددا للغاية للمادتين ٢٣ و ٢٧ من الميثاق ، يكون بعدها خاضعا لإجراءات التصديق المنصوص عليها في المادة ١٠٨ .

إن الهدف من مناقشتنا اليوم هو تقييم مدى التأييد لفكرة إعادة النظر في تشكيل المجلس ، وتسهيل عملية المداولة والبت في أمر الاقتراح المحدد الذي يطرح على دورة قادمة للجمعية لاعتماده .

وقد نادت البرازيل وعدد من البلدان الاخرى بزيادة عدد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بحيث يكون تشكيل المجلس ، معبرا على نحو أفضل ، عن العضوية الكاملة للامم المتحدة والحالة الدولية المتغيرة . وقد اقترح أيضا أن يزاد في نفس الوقت عدد الاعضاء غير الدائمين في المجلس زيادة ملائمة ومدروسة . ونحن نرى أن الوقت قد حان لكي نناقش بجدية هذين الاقتراحين ونصقلهما . ونعتقد أيضا ، كما ذكرت من قبل ، أن هدفنا ينبغي أن يتمثل في ضمان تلبية تشكيل المجلس لمعيارين يرتبط أحدهما بالآخر : هما أن يمثل المجلس على نحو صحيح الزيادة في عضوية الامم المتحدة ، وفي نفس الوقت ، أن يكون تشكيله كافيا لمجابهة التحديات غير المسبوقة التي يتعين على المجلس أن يتصدى لها في عالمنا المتغير .

ومن دواعي الارتياح أن تجري الآن مناقشة موضوعية لهذه المسألة في الجمعية العامة . ونحن نرحب بكل فرصة تتاح لإجراء حوار مناسب بشأن هذه المسألة التي هي من قضايا الساعة التي تهم حقا كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة . إن اعتماد مشروع قرار في هذه الدورة للجمعية العامة يكون متماشيا مع المبادئ التي ذكرها توا ممثل الهند ، سيمهد السبيل ، كما نأمل ، لتبادل مثمر في الآراء حول هذه المسألة ، ويسمح لنا بأن نركز على مقترحات محددة لاستعراض تشكيل مجلس الامن .وما زالت البرازيل على استعداد للمشاركة بروح بنّاءة وإيجابية في المناقاشت التي تجري في المستقبل حول هذه المسألة الهامة .

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قدرة الامم المتحدة على تخليص نفسها من قيود المناقشات العقائدية والمجابهات الجدلية تعد من الجوانب الإيجابية التي تتميز بها نهاية الحرب الباردة . وفي هذا السياق ، أصبحت الامم المتحدة مصدر أمل للكثير من الافراد والدول على السواء . وستظل الامم المتحدة أحد مراكز الثقل في السياسة الدولية شريطة أن ننجح في إحلال التعاون وتوافق الآراء محل المجابهة الايديولوجية في كل ناحية ، بما في ذلك العلاقة بين الشمال والجنوب .

لقد أظهر مجلس الأمن بوضوح عزمه السياسي وقدرته على العمل . وإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى بؤر التوتر على كوكبنا ، وإلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وجدنا الدليل على أن مجلس الأمن يضطلع فعلا بمسؤوليته الأساسية الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق لصيانة السلم العالمي والأمن الدولي ، عن طريق ضمان العمل السريع والفعال من جانب الأمم المتحدة . وفي مواجهة التوقعات المتزايدة دوما ، يتعين على المجلس أيضا أن يضطلع بدور رئيسي في صيانة السلم والاستقرار في العالم في المستقبل .

ويتعذر على الأمم المتحدة ، بهيكلها الحالي وطاقتها البشرية ، الاضطلاع بالعديد من مهامها الجديدة . ومن ثم ، قدم الأمين العام بطرس غالي تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) ، مقترحات ترمي إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل . وسيتطلب هذا من كل دولة عضو أن تدرس إلى أي مدى هي مستعدة وقادرة على تولي مسؤوليتها المتزايدة في تشكيل سياسة الأمم المتحدة . ونحن جميعا مدعون لتوفير مزيد من الأموال للمنظمة ، وللنهوض معا بمجالات التعاون الجديدة .

وعلى مدى السنوات الأخيرة ، بدأت الأمم المتحدة في تكييف هياكلها ومواءمتها بالفعل مع الحقائق الجديدة في بيئة دولية متغيرة . وترى حكومتي أن جهود الاصلاح ينبغي أن تأخذ كلها بعين الاعتبار الحقيقة الجديدة لقوى السياسة الدولية . وهذه العملية ينبغي أن تنخرط فيها على نحو مناسب تلك الدول التي بوسعها ، بسبب إمكانياتها السياسية والاقتصادية والمالية ، مساعدة الأمم المتحدة على القيام بمسؤولياتها المتزايدة في عملية صنع القرار السياسي ، وفي الاضطلاع بأعبائها المتزايدة من حيث الأفراد فضلا عن الوسائل المادية والمالية .

وبدعم من أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، شرع الأمين العام في عملية إعادة تنظيم للأمانة العامة . وقد فكرت الجمعية العامة مليا في الدور الخاص بها وفي اتخاذ تدابير ترمي إلى تجديد حيوية عملها . وقد ظلت المناقشة تدور منذ فترة حول إعادة هيكلة مجالات مثل مجال السياسات الاقتصادية والانمائية ، والمسائل الاجتماعية والبيئة ، ولكلها دلالة خاصة بالنسبة لمستقبلنا . ولهذا السبب ، يرى وفدي أن من الطبيعي أن يجري أيضا تبادل لوجهات النظر عما إذا كان من المستصوب

اتخاذ تدابير لتعزيز كفاءة ومصداقية مجلس الامن ، وإذا كان الامر كذلك تبادل وجهات النظر حول ماهية هذه التدابير .

وقد تناول وزير خارجية بلدي هذه المسألة في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام حين قال إن :

"مجلس الامن هو الحارس على السلم الدولي . وتعزيز كفاءته ومصداقيته له نفس القدر من الاهمية وهناك مناقشات جارية حول إصلاح المجلس . ولن نقدم ، نحن الالمان ، على أي مبادرة في هذا الاتجاه ، ولكن إذا جرى النظر في تغيير تكوين المجلس فعلا ، فإننا سنعلن عن نيتنا في المطالبة بمقعد دائم" . (A/47/PV.8 ، ص ٥٨)

والامر ينصب هنا على قرارات هامة ومعقدة من أجل مستقبل الامم المتحدة . ولا توجد صيغ سحرية للإجابة على الاسئلة العديدة التي نواجهها . وما يمكننا أن نفعله في الظروف الراهنة والحقائق الواقعة هو أن نبحث عن حل يقبله أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ونحن على ثقة بأن أفضل ما يساعد على تحقيق هذا الهدف هو إجراء حوار بناء وموضوعي يشمل الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن - حوار لا يستبعد أي مشكلة أو شاغل ، ويتيح الفرصة لكل من يرغب للإدلاء برأي في هذا الموضوع .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الجدير أن نشير إلى أن هذا البند الخاص بالتمثيل المنصف في المجلس وزيادة عضويته ، قد أدرج لاول مرة في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، أي منذ ١٣ عاما . وعلى مدى هذه السنين ، لم تجر على الاطلاق أي مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة . ونقاشنا بشأن البند ٤٠ من جدول الاعمال هذا العام ، يمثل تغيرا نوعيا له صلة مباشرة بما لدينا الآن من نظرة وموقف مختلفين عن ذي قبل بشأن مجلس الامن . وقبل ذلك ، بل منذ سنوات قليلة لا أكثر ، كانت أي محاولة لدراسة أمر مجلس الامن تعرض المرء للانتقاد ، أو لاتهامه بعدم الاحساس بالمسؤولية وبفتح صندوق الافاعي أو تعكر صفو ما يوصف بأنه الفريق الفائز .

إن الامور مختلفة الآن . فقد تكلم هذا العام القادة السياسيون لما يزيد على ٤٠ بلدا في المناقشة العامة عن ضرورة إحداث تغيير في مجلس الامن . ويمر نسيج العلاقات الدولية بتحول بعيد المدى . ويوجد تطلع واسع النطاق على جميع المستويات ، الوطنية والإقليمية والدولية ، للبحث عن معادلات وهياكل جديدة للتصدي للتحدي العالمي . وفي هذا الإطار ، يمكن القول بأن الامم المتحدة ، على عيوبها وجوانب ضعفها - التي هي المنظومة العالمية الوحيدة المتوفرة لنا - تمر بدورها بعملية تغيير وتفحص . وما يجري الآن من استعراض لأمر المجلس وسعي إلى تجديد حيويته إنما هو انعكاس لهذا الاتجاه . فلابد للامم المتحدة أن تقوم بتكيف دينامي يتناسب والحقائق الآخذة في التبلور لكي تصبح منظومة الامم المتحدة ككل مركزا للتصدي للقضايا العالمية الخطيرة التي يواجهها عصرنا . وإذ نتدارس وضع مختلف هيئات الامم المتحدة ونربط بينها وبين الاهداف والمساعي الرئيسية ، يصبح من الواضح بلا مراء أن مجلس الامن يجب أن يتغير ويتكيف بدوره . وهذا القول صحيح بشكل خاص نظرا إلى أن الامم المتحدة اليوم قد خرجت من سنوات الشلل الماضية إلى مركز معزز ، ونظرا الى ما اكتسبته الآن من نفوذ .

مما يستحق الترحيب أن المزيد فالمزيد من البلدان ، من مختلف المجموعات أو الانتماءات السياسية ، يلح الآن على إحداث تغييرات في مجلس الامن . وجوهر الامر أنه لم يعد من الممكن أن تثار أية معارضة مشروعة لإحداث تغيير في مجلس الامن دون أن يلحق بالمعارضين الاتهام بأنهم إنما يدافعون عن مصالحهم الخاصة .

إن الاسباب التي تدعو إلى زيادة العضوية والتمثيل المنصف أسباب واضحة . فالاسس التي أدت إلى تركيبة المجلس في عام ١٩٤٥ لم تعد صالحة الآن . والدول التي انتصرت في عام ١٩٤٥ لم تعد الآن دولا لها الصدارة . فقد ظهرت منذ ذلك الوقت مراكز قوى ونفوذ جديدة مؤلفة من فرادى الدول أو مجموعات من الدول . وتوجد الآن معايير جديدة لتقييم القوى العالمية وتفاعلاتها إزاء القضايا الدولية . كما توجد أيضا حالات واضحة لعدم التكافؤ بين ما يسمى السطوة السياسية وبين الاحوال الاقتصادية العليلة .

من حيث المبدأ ، ينبغي لعضوية المجلس في أية لحظة أن تعكس شواغل عضوية المجتمع الدولي الواسعة . وفي هذا الصدد ، لا يرقى المجلس الحالي إلى هذا المعيار . فالمجلس الحالي لم يعد محتفظا بطابعه التمثيلي . وزيادة عضوية الأمم المتحدة على مدى السنين أخذت بنسبة مجموع الدول الأعضاء إلى مجموع مقاعد المجلس من ٥ إلى ١ في عام ١٩٤٥ إلى ٨ إلى ١ في عام ١٩٦٣ ، وهي المرة الوحيدة التي جرت فيها إعادة هيكلة المجلس ، إلى ١٢ إلى ١ الآن في عام ١٩٩٣ . بعبارة أخرى ، لا يمثل المجلس الآن سوى ٨ في المائة من العضوية العامة مقابل ٢٠ في المائة في عام ١٩٤٥ ، مما يثير تساؤلات بخصوص روح ونص المادة ٢٤ من الميثاق ، حيث تصرف المجلس باسم الأعضاء بصورة عامة ومن حيث مسؤوليته أمامهم .

في نفس الوقت ، فإن تركيبة العضوية الحالية للمجلس لا تتفق أيضا والمادة ٢٣ من الميثاق . ويساورنا القلق لأن توزيع مقاعد المجلس قد اختل على مر السنين لصالح البلدان الصناعية كذلك نتيجة للتوسع الحاصل في عضوية الأمم المتحدة بقدوم أعضاء جدد معظمهم من البلدان النامية . فعلى سبيل المثال ، إذا نظرنا إلى البلدان الممثلة بمقعد واحد غير دائم في المجلس حسب المناطق وجدنا أن النسبة حاليا ٢٢ إلى ١ في حالة آسيا ؛ و ١٧ إلى ١ في حالتي افريقيا وأمريكا اللاتينية ؛ و ١٢ إلى ١ في حالة أوروبا الغربية ودول أخرى ؛ و ١٠ إلى ١ في حالة أوروبا الشرقية . فالبلدان الصناعية بصورة عامة ، وفي أوروبا بصورة خاصة ، تصبح باندماج اوروبا الغربية والشرقية معا ممثلة تمثيلا زائدا بشكل ملفت للنظر في المجلس ، كما أن لها أربعة من المقاعد الدائمة الخمسة . وعليه ، وعلى ضوء هذا الاختلال وعدم الانصاف في التمثيل الجغرافي ، لا يمكن أن نتوقع من المجلس أن يمثل غالبية العالم وأن يكون في صفها ، وأن يكون منصرفا إلى معالجة مشاكل غالبية العالم .

لجعل توزيع مقاعد المجلس أقرب إلى التمثيل الاقليمي الصحيح ، يمكن ، على سبيل المثال ، النظر في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بثمانية مقاعد ، تخصص ثلاثة منها لآسيا وثلاثة لافريقيا واثنان لأمريكا اللاتينية . فهذا يوفر توزيعا منصفا بنسبة

٩ إلى ١ للمناطق الثلاث . وبالنسبة للبلدان النامية ، فإن هذا يمكن أن يوازن الزيادة المفرطة الحالية في تمثيل البلدان الصناعية . وهذه الصيغة مجرد مثال وفكرة أولية في حاجة إلى دراسة أعمق .

كما يتعين أيضا دراسة مسألة العضوية الدائمة وحق النقض دراسة دقيقة . وقد شكك وفدي دائما بحق الأعضاء الخمسة في اتخاذ قرارات باسم بقية الأعضاء . لا يمكننا أن نقبل استمرار العمل بفرضيات عام ١٩٤٥ . وحتى لو قبلنا بمفهوم العضوية الدائمة ، فإننا لا نعتقد أن الأعضاء الدائمين الخمسة الآن ، يمثلون ، بأي حال من الأحوال ، تمثيلا كاملا ، جميع مراكز القوى العالمية . إذن ، نحن نسأل ثانية ما الذي يشكل معادلة القوى في إطار الحقائق الجديدة ؟ إذا كنا نريد لمجلس الأمن أن يكون نواة لسلطة عالمية جماعية ، تتمتع بقوى إنفاذ متزايدة في جميع الجوانب الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، فلابد من إعادة تحديد ما يشكل مؤهلات العضوية الدائمة في المستقبل . وفي نفس الوقت ، يجد وفدي من الصعب عليه أن يقبل أن الحل هو مزيد من الأعضاء الدائمي العضوية أو فكرة إنشاء فئة ثالثة من العضوية ، كأعضاء دائمين لا يتمتعون بحق النقض أو أعضاء شبه دائمين ينتخبون لمدة خمس أو ست سنوات دون أن يتمتعوا بحق النقض . يمكننا أن ندرس وأن نناقش هذه الأفكار ، ولكن لا يمكن في جوهر الأمر لمجلس أمن المستقبل أن يكون هيئة تضم بلدانا تدعي لنفسها الصدارة السياسية .

يوفر التركيب الحالي للمجلس أسسا عديدة للشكاوى من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس . وماليزيا بوصفها عضوا لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، خبرت هذا ، كما خبره أعضاء عديدون من البلدان النامية . ونحن نعترف بأن المجلس اتخذ في السنوات الأخيرة عددا من القرارات المسؤولة مما عزز مكانة الأمم ومكانة المجلس ، إلا أن هذا لا يعني أنه ينبغي للمجلس أن يقاوم التغيير . ومن الحقائق المعروفة جيدا أيضا أن عدة قرارات اتخذت نتيجة لضغوط وتسرع من قبل حفنة من الدول القوية التي أعطت لنفسها الحق في البت في الأمور نيابة عن الآخرين . لقد آن الأوان لكي ترفض رفضا جماعيا فكرة استمرار مجموعة متميزة في اتخاذ قرارات حصرية بشأن قضايا حساسة تؤثر على السلم والأمن .

ولا يمكن الاضطلاع ببرنامج المستقبل المنصوص عليه في "خطة للسلام" بالكامل مع وجود مجلس أمن لا يتمتع بثقة الغالبية وليس مختارا بصورة منصفة من الغالبية العامة !

لن يرضى وفد ماليزيا بعملية تنتهي بمجرد توسيع المجلس . يحدونا الأمل أن تقترن عملية توسيع المجلس في النهاية بفحص وثيق وموضوعي للنظام الداخلي للمجلس ولوظائفه ليتسنى التصدي لبعض النزعات والسلوك والممارسات التي تتعارض ومعايير ومبادئ المساءلة والشفافية والديمقراطية . ينبغي أن يكون هدفنا إصلاح المجلس كجزء من عملية تجديد حيوية الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها .

وفي هذا الصدد ، ينبغي توجيه الجهود صوب إيجاد صيغة تسمح بتفاعل مناسب بين مجلس الأمن والجمعية العامة ، وتتيح لمجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار على نحو مناسب آراء الأعضاء بصورة عامة . إن مصداقية زنجاح المجلس في المستقبل في تصريفه لمهامه سيعتمدان كليا على علاقة سلسة بين المجلس وبين الأعضاء بصورة عامة كما هم ممثلون في الجمعية العامة .

إن المهمة التي أمامنا لن تكون سهلة ، مع ذلك ينبغي لمجلس الامن ، شأنه في ذلك شأن الاجهزة الاخرى أن يتكيف مع الظروف المتغيرة حتى تتعزز مصداقيته وسلطته الاخلاقية ومقبوليته عموما . إن الحالة الدولية المتطورة وتزايد الدور الحاسم الذي يضطلع به المجلس يجعلان من الحتمي أن ننظر في بند جدول الاعمال المعروض علينا باعتباره مسألة بالغة الاهمية تتطلب الاهتمام العاجل وتهدف الى اتخاذ اجراء محدد ، من الافضل أن يكون في موعد غايته عام ١٩٩٥ ، عندما يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الامم المتحدة .

إننا لا نستهدف تحطيم المجلس وما يقوم به من عمل جيد . وإن نهجنا إزاء إجراء تغييرات في المجلس سيكون موضوعيا وتدريجيا ومتوازنا . ومشروع القرار الذي قدمته الوفود بما في ذلك وفد ماليزيا ، لكي توافق عليه الجمعية العامة ، يتخذ هذا النهج . ونعتقد أن إصرارنا على التغيير يدعمه أيضا الموجودون خارج الامم المتحدة . إن الجماهير والاكاديميين والمنظمات غير الحكومية ينظرون الى الامم المتحدة ويتفحصون جميع جوانب المنظومة ، بما في ذلك مجلس الامن . ونحن الذين نمثل البلدان النامية وهي أغلبية العالم نستطيع أن نمارس ضغطا هائلا لا يمكن تجاهلها من أجل إجراء تغييرات في المجلس .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا المناخ الدولي المتغير الذي نعيش فيه ستقع على عاتق الامم المتحدة مسؤولية أكبر ، ولذلك فإنها ستحتاج الى سلطة أكبر للاضطلاع بمهامها الاساسية في مختلف الميادين التي حددها الميثاق .

وحتى نرقى الى مستوى تحديات هذا العصر الجديد يجب علينا ألا نستبعد من حيث المبدأ إمكانية إعادة تشكيل بعض الاجهزة الهامة في الهيئة العالمية إذا ما ظهر أن الامم المتحدة ستزداد فعّاليتها في أداء مهامها ، عن طريق إعادة التشكيل . ومن هنا تظهر فائدة المناقشة الحالية بشأن التمثيل العادل وإمكانية زيادة عضوية مجلس الامن . وهي مسألة أثبتت الاحداث الراهنة أن لها دورا فريدا في تعزيز السلم والامن الدوليين .

ذكرت ايطاليا وغيرها من البلدان أثناء المناقشة العامة أن مسألة امكانية اعادة النظر في الميثاق فيما يتعلق بتشكيل المجلس تستحق دراسة دقيقة . ونعتقد أن المجلس يمكن أن يكون أقوى سلطة وأكثر تمثيلا بزيادة عدد الاعضاء الدائمين وغير الدائمين ويمكن أن يختار الاعضاء الدائمون على أساس معايير موضوعية مثل عدد سكان البلد والناتج القومي الاجمالي ، والاسهام في ميزانية الامم المتحدة ، وما الى ذلك .

لقد وسّع مجلس الامن أول مرة في عام ١٩٦٣ مراعاة للزيادة في عدد الدول الاعضاء. ومنذ ذلك الوقت حدثت زيادة كبيرة اخرى في عضوية الامم المتحدة ، فقد زاد عدد البلدان من ١١٢ بلدا الى ١٧٩ بلدا ، وهي زيادة تكاد تبلغ ٦٠ في المائة . وقد يبدو هذا العنصر في حد ذاته كافيا لتبرير اجراء توسيع في جهاز صنع القرار في المنظمة . ونظرا لأن المجلس مطالب باتخاذ خيارات لها أهمية كبرى فينبغي له أن يتكيف مع تطور المجتمع العالمي . وفي الوقت المناسب ستؤكد ايطاليا أحقيتها في أن تمثّل في ذلك الجهاز تمثيلا أعدل ما لم تحل ، بطبيعة الحال ، تطورات مؤسسية في الاتحاد الاوروبي دون استحداث "مقعد اوروبي" في المجلس في مرحلة معينة .

إن ما تقوم الحاجة الى الحفاظ عليه هو أهداف الميثاق التي لا تزال وجيهة فحسب بل وجوهرية أيضا . ولكن في عالم يختلف تماما عن عالم ١٩٤٥ ، عالم بدأ يسرع الخطى نحو التحول في عام ١٩٨٩ ، قد يكون مما ينافي العقل الاقتراح بأننا يجب أن نتجنب اتخاذ اجراءات سريعة وشجاعة التصميم أجهزة جديدة وتغيير اسلوب تفكيرنا وربما استغراق عضوية المجلس وتشكيله . إن الابقاء على الجاذبية المثمرة بين الاهداف الدائمة والاجهزة الجديدة ، التي يجب أن نسهم جميعا فيها ، هو وحده الذي يمكننا من مواجهة تحديات زمننا هذا .

لهذه الاسباب مجتمعة توافق ايطاليا على روح ومضمون مشروع القرار الذي سيعرض هذا العام تحت هذا البند من جدول الاعمال .

السيد جلال (مصر) : لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرات هائلة على الساحة الدولية فاقت في مداها وعمقها خيالات المفكرين السياسيين . وهو الامر

الذي يدعونا بإلحاح لإعادة النظر في كثير من الامور بل والمسلمات من أجل إرساء مبادئ جديدة تعبر عن الحقائق الجديدة والمتغيرة في العلاقات الدولية .

ولعل أول مظاهر التغير هو تحقق الوفاق الدولي في إطار الامم المتحدة وبخاصة في إطار مجلس الامن ، وهو ما يدعونا للتساؤل : هل الوفاق الحالي ظاهرة عابرة أم أنه أصبح حقيقة مؤكدة وثابتة في عمل التنظيم الدولي ؟ والمظهر الثاني هو نشوء صراعات في مناطق كانت بمنأى عنها خلال أربعة عقود من الزمن وأصبحت هذه الصراعات من الشدة والعمق وقد تم استدعاء حقائق التاريخ والجغرافيا بل والدين لتعزيز وجهة نظر هذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع . والمظهر الثالث هو بروز دور متزايد للتنظيمات الاقليمية ليتناسق مع دور الامم المتحدة في مجال البحث عن التسويات السياسية وإعادة السلام والمحافظة عليه . ولا شك أن إلقاء نظرة على ما يدور من صراعات في يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق وفي افريقيا وخاصة في الصومال وليبيريا يؤكد بلا ريب ما أشرت اليه .

لقد تزايد دور مجلس الامن في ظل البيئة الدولية الجديدة ولم يعد يقتصر على القيام بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والامن الدوليين كما نصت على ذلك الفقرة الاولى من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق ، بل تعدى ذلك الى مجال بناء السلم وحماية حقوق الانسان وتوفير المساعدات الغوثية الانسانية ، وإن قرارات مجلس الامن حول قضايا مرحلة الوفاق الدولي مثل تلك المتعلقة بالبوسنة والهرسك والصومال وكمبوديا وانغولا وغيرها خير دليل على ذلك .

ورغم تطور مهام مجلس الامن وتنوع مسؤولياته ، ورغم ما شهدته الساحة الدولية من تغيرات جذرية في السنوات الاخيرة ، بقيت عضوية المجلس قاصرة عن التعبير الحقيقي عن هذه التغيرات ، وبخاصة دور القوى الاقليمية . ومن ثم ، فمن الضروري إعادة النظر في حجم عضوية المجلس واسلوب تشكيله ليعكس الواقع السياسي الحقيقي والدور الفاعل للقوى الاقليمية ، وليعبر بحق عن كونه جهازا ديمقراطيا وكون عمله محصلة تفاعل فكر وارادة مختلف الحضارات والثقافات والتجمعات الاقليمية .

لقد أدرج البند المتعلق بتوسيع عضوية مجلس الامن على جدول أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الرابعة والثلاثين وكان ذلك استجابة لرغبة عدد من الدول النامية . إلا أن ما نشهده هذا العام هو أن هذه الرغبة لم تقتصر على الدول النامية بل امتدت لتشمل دولا متقدمة . وبعبارة أخرى فإن هذه الرغبة اصبحت عالمية وليست محدودة . وإن القاء نظرة على بيانات وفود العديد من الدول في الدورة الحالية للجمعية العامة ستعطي خير دليل على ما ذهبنا اليه من أن الإرادة العالمية أصبحت أكثر ميلا نحو تقبل فكرة إعادة النظر في تشكيل مجلس الامن بهدف زيادة عضويته لتعزيز دوره وتدعيم فاعليته ليكون مرآة صادقة تعكس آمال كافة أعضاء المنظمة الدولية .

ولعله من ناقلة القول أن نذكّر بما ورد في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق بأن أعضاء الامم المتحدة وافقوا على أن مجلس الامن يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه التبعات الرئيسية في حفظ السلم والامن الدولي . وإذا كان منطقيا أن ينوب ١٥ عضوا عن ١١٣ دولة عام ١٩٦٣ ، فإن هذه العضوية المحدودة تصبح غير متناسبة وغير كافية عندما يصبح أعضاء الامم المتحدة ١٧٩ دولة كما هو الحال في هذه اللحظة .

لقد شهد شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قيادة العمل في الامانة العامة للمنظمة الدولية يتولاها امين عام يشهد له الجميع بالدينامية والحيوية والشجاعة في اتخاذ القرار . كما شهد نفس الشهر انعقاد أول قمة في التاريخ لاعضاء مجلس الامن وطلبهم من الامين العام إعداد تقرير عن كيفية تعزيز دور المجلس في عمليات السلام بابعاده الشاملة . وقد أصدر الامين العام تقريره بعنوان "خطة للسلام" وهي الخطة

التي تحظى باهتمام كبير ومناقشات مكثفة ليس فقط في أروقة المنظمة الدولية بل وأيضا في أجهزة صنع القرار في مختلف الدول وفي معاهد البحوث المتخصصة في مجالات التنظيم الدولي والعلاقات الدولية والقانون الدولي لما تضمنته من أفكار ومقترحات متنوعة .

إن الحديث عن تطوير وتنشيط وزيادة فعّالية المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة هو حديث متجدد تجدد الحياة ذاتها التي لا تتوقف عند لحظة معينة ، بل وتندفع في تطور متصاعد نحو تحقيق الآمال العريضة والطموحات المتزايدة . ومن ثم ، فإن بعث الحياة في العديد من نصوص الميثاق كان ظاهرة واضحة للعيان في السنوات القليلة الماضية .

وهنا لا بد أن نشير الى أن الفقرة ١ من المادة الثالثة والعشرين من الميثاق قد نصت على ضرورة أن يراعى في اختيار أعضاء مجلس الأمن بوجه خاص وقبل كل شيء ، مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الاخرى ، وأن يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل . ولا شك أن جمود عضوية مجلس الأمن يخل ليس فقط بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل بل ويفمط بعض الدول وبعض المناطق الثقافية والحضارية حقها المشروع في المشاركة في عملية صنع القرار في الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المنوط به حفظ السلم والأمن الدولي وذلك بحرمان هذه الدول من فرص عضوية المجلس . وقد وصلت فترات التباعد في العضوية للدولة الواحدة في بعض المناطق الى ٤٢ عاما .

لقد كانت حركة عدم الانحياز ، باعتبارها المعبرة عن ضمير المجتمع الدولي منذ نشأتها في أتون الحرب الباردة ، سباقة في الدعوة الى توسيع عضوية مجلس الأمن منذ مؤتمرها الاول عام ١٩٦١ وحتى مؤتمرها العاشر عام ١٩٩٢ . ومصر ، وهي من الرواد الأوائل في الدعوة لقيام حركة عدم الانحياز وبلورة مبادئها ، لعبت دورا رئيسيا في هذا المجال ليس فقط استنادا لدورها الاقليمي في دوائر سياستها الخارجية في العالم العربي الافريقي الاسلامي ، بل وأيضا لاهتماماتها المتنوعة بقضايا العالم بأسره ولدورها الرائد في بناء الحضارة وإرساء دعائم السلام منذ آلاف السنين .

ومن هنا فإن وفد بلادي شارك في تبني مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة ، ويناشد كافة الدول تأييده ليتم اعتماده بالاجماع كتعبير عن الروح الإيجابية الجديدة في المجتمع الدولي من أجل بناء غد أفضل تسوده مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والسلام ، السلام الذي تشارك في صنعه شعوب العالم قاطبة .

ويرى وفد بلادي أن مطلب توسيع عضوية مجلس الامن هو مطلب يتسق مع مبادئ العدل والمنطق إذ من شأنه توسيع دائرة المشاركين في صنع واتخاذ القرار مما ينعكس ايجابيا على مصداقية المجلس وفاعلية قراراته والالتزام بها من جانب جميع الدول باعتبارها مشاركة في اتخاذها . إذ أن العضوية المحدودة الحالية تعطي الايحاء بأن قرارات المجلس لا تعبر عن إرادة المجتمع الدولي بأسره بل عن إرادة قلة محدودة ، وهو الأمر الذي يجعل مجلس الامن بتشكيله الحالي أقل ديمقراطية في عهد أصبحت الديمقراطية الشعار المطروح على مستوى الشعوب قاطبة .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ مناقشة هذا البند من جدول الاعمال في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، وموضوع تكوين مجلس الامن ووظائفه وجوانبه الاخرى لمجلس الامن أصبحت محور اهتمام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وفي اجتماع قمة مجلس الامن في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، ذكر رئيس الوزراء ميازاوا ، مشيرا الى أقسام معينة من ميثاق الامم المتحدة تستند الى وقائع كانت سائدة في عام ١٩٤٥ ، إن من اللازم للامم المتحدة أن تتطور وهي تتكيف مع عالم متغير . وفي هذا الصدد أشار الى مجلس الامن على وجه التحديد . واثناء المناقشة العامة هذا العام ، أثارت بلدان كثيرة هذه القضية ، وقدمت بعض الوفود آراء محددة تماما بشأنها .

إنه موضوع تهتم به اليابان اهتماما عميقا ، فمجلس الامن يقع في القلب من جهود الامم المتحدة الرامية الى صون السلم والامن الدوليين ، وسيكون عليه الاضطلاع بدور حاسم متزايد في السنوات المقبلة . وفي البيان الذي أدلى به وزير الخارجية واتانابي في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، قال متسائلا عما إذا كان بإمكان بعض هيئات الامم المتحدة ، بتنظيمها الحالي ، تلبية الآمال المتنامية للمجتمع الدولي ، وأكد على أنه من الضروري للامم المتحدة :

"أن تعيد تنظيم نفسها استجابة للتغيرات التاريخة الهامة التي شهدناها مؤخرا ، وهي تغييرات لم يكن بالإمكان التنبؤ بها حين أنشئت الامم المتحدة ".

وأضاف :

"ويتضمن ذلك التحولات السريعة في الحالة الدولية ، والزيادة الهائلة في عضوية الامم المتحدة وتغير علاقات القوى العالمية" .(A/47/PV.7 ، ص ٦٧)

وهكذا فإنه طالب الامم المتحدة بأن تبدأ في معالجة هذه المسألة بغية تعزيز وظائفها ، وخصوصا بهدف تعزيز الثقة بمجلس الامن وتعزيز فعّاليته .

ومن الواضح لنا جميعا أن المناقشة قد ازدادت حدتها منذ بدأت مناقشة هذه المسألة في الدورة الماضية للجمعية العامة ، وبصفة خاصة منذ قمة مجلس الامن في كانون الثاني/يناير . مع ذلك يبدو لي أن الحجج التي ساقتها الدول الاعضاء تمثل مجموعة واسعة من الآراء . وهكذا نرى أن الوقت قد حان لكي ندخل في مناقشة جادة لإيجاد جواب على هذه المسألة .

وترى اليابان أن من الاهمية بمكان أن تقوم الدول الاعضاء ببحث كيفية تعزيز مجلس الامن وإعادة تشكيله . ومن أجل أن تكون جهودنا مركزة أود أن أقترح أخذ النقاط التالية في الحسبان :

أولا وقبل كل شيء ، من الاساسي أن نحاول إيجاد أرضية مشتركة بين الدول الاعضاء ، من خلال المناقشات التعاونية والمواقف البناءة ، بالنسبة لعمل المجلس في الوقت الراهن ووظائفه في المستقبل . فالمواجهة ليست ما نريد .

ثانيا ، لا بد لنا من بحث كل العوامل ذات الصلة . فهذه المناقشات سوف تتناول جملة أمور ، منها الظروف الدولية المتغيرة ، والمفهوم المتغير للامن ، ومساهمات الدول الاعضاء في تحقيق مقاصد الميثاق ، والتوزيع الجغرافي العادل وفاعلية المجلس ومصداقيته .

ثالثا ، من المهم أن نوجه جهودنا على نحو فعّال وعملي . وفي هذا السياق ، تؤيد اليابان الاقتراح الرامي الى أن يُطلب الى الامين العام دعوة جميع الدول الاعضاء لتقديم ملاحظات مكتوبة ، ونأمل أن يشارك في هذه العملية أكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء من خلال الاستجابة النشطة على هذه الدعوة .

لدى الحديث عن الحاجة الى إعادة هيكلة المجلس ، لا بد أن نضمن بقاء المجلس فعّالا حقا للتصدي للتحديات التي تواجهه بل حتى تعزيز هذه الوظيفة . أود الاشارة في هذا الصدد ، الى أن أنشطة الامم المتحدة في مجال السلم والامن بدأت تصبح أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا . إن التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم ليس كلها تهديدات عسكرية بحتة ؛ ففي الواقع ، لقد اخذت الصراعات المدنية والتهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية تصبح خطيرة على نحو متزايد . وهكذا فإن اليابان تعتقد ، أنه بالإضافة الى تعزيز قدرة المجلس على مواجهة التهديدات التقليدية على نحو أفضل ، ينبغي أن نمكّن مجلس الامن من الاستجابة لانواع جديدة من التهديدات للسلم والامن . وأعتقد أن فاعلية المجلس سوف تقاس الى حد كبير بقدرته على الاستجابة لهذه التحديات الجديدة .

لقد كان مجلس الامن فعّالا في اتخاذ قرارات في السنوات الاخيرة ، إلا أنه من المهم بالقدر نفسه أن يضمن المجلس تنفيذ قراراته بالكامل وعلى نحو فعّال . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، ينبغي على مجلس الامن أن يأخذ في الحسبان أن الامم المتحدة

يجب أن تكون قادرة على الاستفادة التامة من الموارد - من حيث الموظفين ، والتمويل والمعرفة العملية التي تتيحها لها الدول الاعضاء .

وتود اليابان أن ترى مجلس الامن وقد جُهز تجهيزا تاما للاستجابة للديناميات المتغيرة على الساحة الدولية ، وهذا سوف يتطلب تعديل تكوين مجلس الامن - وأنا أشير الى المقاعد الدائمة وغير الدائمة - وذلك للتكيّف مع الوقائع الجديدة والمتغيرة في العالم .

لقد آن الاوان لعضوية الامم المتحدة برمتها للدخول في مناقشة جادة حقا . واليابان على استعداد للقيام بدور نشط . وأعتقد أن عام ١٩٩٥ - وهو العام الذي يصادف ذكرى مرور خمسين عاما على تأسيسها - سيكون منعطفا هاما في هذه العملية .

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : ظل مجلس الامن وأداؤه لمهامه مثار اهتمام الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ومناقشة الجمعية العامة لهذا البند وتبادل وجهات النظر حوله يجسدان هذا الاهتمام ، ويدلان على الإنشغال المستمر والدعوة المتجددة بضرورة تكييف أجهزة الامم المتحدة لتعبر عن الواقع الدولي الذي حدثت به تغيّرات كثيرة .

خلال السنوات القليلة الماضية جرت محاولتان هدفهما زيادة عضوية مجلس الامن . كانت الاولى في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وتضمنت اقتراحا بزيادة اعضاء المجلس غير الدائمين الى ١٤ عضوا . وجرت الثانية في الدورة الخامسة والثلاثين عام ١٩٨٠ . وكانت بلادي من ضمن متبني مشروع قرار أعد في ذلك الوقت . يرمي الى زيادة أعضاء مجلس الامن الى ٢١ عضوا . وقد كان الدافع وراء هاتين المحاولتين أن العضوية في مجلس الامن ليست ديمقراطية . ولم تنعكس في عضوية المجلس الزيادة في عضوية الامم المتحدة في ذلك الوقت . وأن الضرورة تقتضي إعادة النظر في تكوين المجلس وإعطائه صبغة أكثر توازنا .

إن هذا الموقف الذي عبرت عنه بلدان عديدة ، من ضمنها بلادي ، وذلك منذ ١٣ سنة مضت ، ظل ولا يزال في مقدمة اهتماماتنا لاسباب عديدة عبرنا عنها في مناسبات سابقة . ونعيد الآن التاكيد عليها من جديد وهي :

أولا ، ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على تكوين مجلس الامن . بحيث يعكس بصدق وإنصاف تكوين الجمعية العامة ، التي ارتفع عدد اعضائها كثيرا عن العدد الذي كانت عليه عندما اجري آخر تعديل على ميثاق الامم المتحدة . ورفع بموجبه عدد اعضاء مجلس الامن الى ١٥ عضوا ؛

ثانيا ، في الظروف الدولية الراهنة أصبح مجلس الامن الدولي يلعب دورا أساسيا في كافة القضايا الدولية تقريبا . ويتخذ بشأنها قرارات ومواقف . وهذه القرارات ، التي تتسم بأهمية بالغة وبعيدة الاثر على كافة الدول الاعضاء ، لا يمكن أن تكون محل رضى أو تجاوب إلا إذا اعتمدت بمشاركة أوسع نطاقا وأكبر تمثيلا للاسرة الدولية في مجلس الامن ؛

ثالثا ، لقد قامت أجهزة عديدة بإجراء تعديلات على هياكلها ونظمها . أو هي بصدد اجراء هذه التعديلات ، لتستجيب للمطالب والابعاد الدولية الجديدة . وليس مناسبا على الإطلاق ألا يأخذ مجلس الامن هذه التطورات في الاعتبار . وألا يعكس تكوين مجلس الامن ، المختص بشؤون السلم والامن الدوليين ، الوضع الحقيقي لاعضاء الامم المتحدة ، ولا يعبر عن الاتجاهات الكاملة لكافة الاعضاء .

إننا نتفق تماما مع الرأي القائل بأن زيادة عضوية مجلس الامن ستزيد من كفاءة المجلس وفعّاليته ، لان هذه الزيادة من العوامل التي من شانها إضفاء طابع الديمقراطية على تكوين المجلس ، وضمان تأييد جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة لما يعتمده من قرارات . والى جانب ذلك ، فإن وفد بلادي يرى أن فعّالية مجلس الامن تتاكد باحترام كافة الدول في المجلس لنصوص الميثاق . خاصة تطبيق المادة السابعة والعشرين . وتتعزز هذه الفعّالية عندما ينتهج المجلس الوضوح في قراراته ، وتستند حيثيات هذه القرارات الى أدلة وبراهين واضحة . وعندما يعمل المجلس على اجراء أكبر قدر ممكن من المشاورات حولها ، خاصة مع الدول ذات العلاقة . كما نرى أن كفاءة المجلس تعزز بشكل أكبر إذا ما أعيد النظر في بعض النصوص التي تحكم اعماله ، كامتياز حق النقض الذي لم يعد له ما يبرره . فهذا الحق منح منذ ما يقرب من نصف قرن والظروف التي أعطي فيها تختلف كثيرا عن الاوضاع الراهنة . هذا الى جانب أن التجربة المكتسبة أوضحت بجلاء أن استعمال هذا الحق لم يساعد على جهود كثيرة هدفها حل الخلافات وتعزيز الامن الدولي ، بل شكل عائقا أساسيا في تحقيق الدور المنوط بمجلس الامن . وهو المحافظة على السلم والامن الدوليين . إذ توضح الحالات التي استخدم فيها حق النقض منذ إقامة الامم المتحدة أن أغلبها استُخدم للدفاع عن مصالح خاصة وليس للدفاع عن المبادئ والقضايا الدولية . إننا لا ننسى أن التوجهات الجديدة في مجلس الامن قد أتاحت اعتماد العديد من قراراته بالاتفاق العام . ولكن لا بد من التنبيه أيضا الى حقيقة أنه ليس هناك أي ضمان لاستمرار هذا التوجه . خاصة إذا ما كان أحد الذين يتمتعون بحق النقض طرفا في النزاع المعروض على مجلس الامن .

في الختام . إن وفد بلادي يؤكد من جديد على أن مسالة زيادة العضوية في مجلس الامن مطلب ملح وهام للاسباب التي ذكرتها منذ قليل ولاسباب أخرى تناولها من شارك في هذه المناقشة . وفي نفس الوقت ، فإننا نشدد على الاهمية البالغة لزيادة فعّالية مجلس الامن من خلال اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل ذلك ، ومنها إعادة النظر في امتياز حق النقض . إن الفترة الراهنة تتميز باتساع نطاق مهام الامم المتحدة وازدياد

أعبائها وتضخم قضاياها . ويواكب هذه الفترة أيضا أن المجتمع الدولي بدأ يتلمس طريقه لإزالة كل عوامل الخلل في النظام الدولي ووضع أسس جديدة لهذا النظام ترتكز على العدل والديمقراطية والمساواة بين كافة الدول . ولا نعتقد أن هذه المطالب سيتم تحقيقها بشكل فعلي ما دام مصير العالم مربوطا بمصالح الدول التي تتمتع بامتياز حق النقض أو بإرادة دولة واحدة تضطر الى استعماله فتبطل مشروع أي قرار يعرض على مجلس الأمن .

السيد ممبنغفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصف الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق العلاقة بين العضوية العامة للمنظمة ومجلس الأمن بالعبارات التالية :-

"رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعّالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" .

وهذا يشير بجلاء مسألة التمثيل . ويتعهد أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة الخامسة والعشرين ،

"بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق" .

وهذا يشير بوضوح مسألة الشرعية .

ولا يمكن لاعضاء المنظمة أن يقبلوا أو ينفذوا القرارات إلا إذا رأوا أنهم ممثلون تمثيلا منصفا في مجلس الامن . ومن ثم فمن المهم أن يعبر تشكيل مجلس الامن عن الانصاف ومبدأ التمثيل في جميع الاوقات إذا أراد أن يحافظ على هيبته ومصداقيته وهما ضروريتان للغاية إذا ما كان لقراراته أن تحظى بما يكفي من وزن لترجيح كفة السلام والوئام في حالات الصراع .

تعتقد زمبابوي أننا وصلنا الآن الى هذا المنعطف ، من حيث الانصاف والتمثيل ، إذ أنه إذا لم تتخذ خطوات عاجلة لتصحيح الوضع ، فإننا نجازف بالفعل بأن نجد أنفسنا في وضع تفتقر فيه قرارات المجلس الى الهيبة والسلطة المعنوية على حد سواء . ويضفي هذا الاعتبار على قضية التمثيل المنصف في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية طابعا عاجلا وهاما .

يتناول هذا البند من جدول الاعمال عنصرين هامين : هما التمثيل المنصف وزيادة العضوية . وهذا العنصران المنفصلان يجب تناولهما معا إذا كان لتركيبة مجلس الامن أن تصبح أكثر ديمقراطية .

وصابدأ بالعنصر الثاني . يجدر التذكير بأن قرارا قد اتخذ بزيادة عضوية مجلس الامن في عام ١٩٦٣ وبدأ سريان مفعوله بعد سنتين في عام ١١٩٦٥ . ومنذ زيادة عضوية المجلس غير الدائمة من ٦ الى ١٠ منذ نحو ٣٩ سنة ، ارتفعت العضوية العامة في الامم المتحدة من ١١٣ الى ١٧٩ . وتشكل هذه الزيادة الهائلة في العضوية حجة دامغة لزيادة عضوية مجلس الامن . ووفقا للاحصائيات ، فإن العضوية العامة الممثلة في مجلس الامن تناقصت من ٣٠ في المائة في عام ١٩٤٥ الى ١٢,٥ في المائة في عام ١٩٦٣ لتصل الى ٨ في المائة في الوقت الحاضر . وهذا وضع ينبغي تصحيحه ، لا سيما ، كما سبق أن ذكرنا أن من المفترض أن المجلس يعمل بالإنابة عن الدول الاعضاء .

انتقل الآن الى مسالة التمثيل المنصف . ثمة حاجة الى تناول ثلاثة جوانب هي : جانب التوزيع الجغرافي للعضوية ، وجانب العضوية الدائمة ، وجانب حق النقض . لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن تشكيل مجلس الامن وتوزيع المقاعد فيه وتوزيع

السلطات والنفوذ بين اعضائه تعبر عن واقع العالم في عام ١٩٤٥ . وليس في هذا ما يدهش . فعلى كل جيل واجب والتزام وضع ترتيبات وآليات تعبر عن واقعه . لذلك من المدهش أن يخفق جيل ما بعد الحرب الباردة في إعادة هيكلة هذا الجهاز الحيوي والهام ، مجلس الامن ، ليعبر عن واقع هذا اليوم . واقع اليوم هو أن التوزيع الجغرافي للاعضاء أصبح مجحفا اجحافا سافرا ، وأن تشكيل العضوية الدائمة للمجلس وما تتمتع به من حق نقض أمر عفا عليه الزمن الى حد كبير .

في عام ١٩٦٣ كان المتوسط الاحصائي لفترة انتظار بلد من مجموعة البلدان الآسيوية اطول بمرة ونصف من الفترة التي ينتظرها نظراؤهم في المنطقة الاوروبية . وفي عام ١٩٩٣ ، زادت فترة الانتظار هذه لتصبح أطول بمرتين ونصف . ومن الجلي أنه لا يمكن ترك هذه الحالة من الحصول غير المتساوي على عضوية مجلس الامن دون تصحيح ، نظرا الى أن مسالة الامن والسلم الدوليين تهم جميع الدول الاعضاء .

ثمة حاجة أيضا الى إجراء دراسة متانية لمسالة العضوية الدائمة في مجلس الامن لتقرير ما إذا كانت مستصوبة اليوم كما كان عليه الامر في عام ١٩٤٥ . وإذ تبين انها لا تزال مستصوبة ، يتعين إعادة النظر في إنصاف ترتيبات التوزيع الحالية . ويبدو أن المعيار المعتمد في عام ١٩٤٥ كان الرغبة في مكافأة التحالف المنتصر في الحرب التي دارت في الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ . فهل ينطبق نفس المعيار على فترة ما بعد الحرب الباردة ؟ وإذا كان الامر كذلك فمن هم المنتصرون الواجب مكافأتهم ؟ هذه هي بعض الاسئلة التي علينا أن نواجهها عند النظر في مسالة التمثيل المنصف .

تحتاج قضية النقض كذلك الى تمحيص متأن . هل لا يزال هذا الحق ضروريا ومرغوبا في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟ وإذا كان الامر كذلك ، فهل نستمر في ربطه بمسالة العضوية الدائمة ؟ وإذا ما ابقينا عليه ، فهل يمكن استحداث آليات تجعل استخدامه خاضعا لاعتبارات اقليمية وجغرافية بغية جعله أكثر تمثيلا وانصافا ؟*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) .

من الواضح أننا ندخل الآن عصرا يطالب فيه مجلس الامن على نحو متزايد بحل النزاعات على الصعيد الدولي ، بما في ذلك تلك التي كان يمكن اعتبارها في تلك الحقبة البائدة شؤونا داخلية محضة . وتقديرا لهذا الواقع دون شك المؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر الماضي :

"... بإعادة النظر في عضوية مجلس الامن لكي تعبر عن الزيادة في عضوية الامم المتحدة وتشجع تمثيلا أكثر انصافا وتوازنا لاعضاء الامم المتحدة" . دعونا لا ننسى أن هذا النداء صادر عن ملتقى ١٠٨ اعضاء في هذه المنظمة اجتمعوا على أرفع مستوى . إن هذا النداء لا يمكن تجاهله وإلا تعرضت الامم المتحدة للخطر .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن الامين العام عند تحديده رؤيته لخطة السلام في الفصل العاشر والاخير من التقرير الذي طلبه مجلس الامن في اجتماع قمته بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ يقول :

"يجب ألا يفقد مجلس الامن أبدا مرة أخرى الروح الجماعية التي لا بد منها للعمل على الوجه الصحيح ، وهي الروح التي اكتسبها بعد تجربة" (A/47/277 ، الفقرة ٧٨) .

ويستطرد السيد بطرس بطرس غالي قائلا إن عمل هذه الهيئة الهامة لا بد أن يسوده :

"شعور صادق بتوافق الآراء النابع من اهتمامات مشتركة ، لا التهديد بحق النقض أو بالقوة من أي مجموعة من الامم".(A/47/277 ، الفقرة ٧٨).

والواقع أن إحدى النتائج الايجابية التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة هي الفرصة التي اتيحت للمجلس لكي يضطلع بالولاية التي أوكلها إليه واضعو ميثاق سان فرانسيسكو . وبعد أربعة عقود ونصف من المتاهات التي أعاقت أعمال المجلس وحالت دون أن يسود الوئام بين أعضائه ، استأنف في السنوات الثلاث الماضية دوره الطبيعي في حفظ السلم والأمن الدوليين . وأصبح مجلس الأمن اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، محفلا لتناول الأحداث العالمية وعاملا أساسيا فيها في نفس الوقت .

وللوهلة الأولى ، ينبغي أن يكون هذا الوضع مبعث ارتياح لجميع الدول الأعضاء . وكمحفل يتصرف باسمنا جميعا ، وفقا للمادة ٢٤ (١) من الميثاق ، فهو جدير بالدعم والامتنان من الدول الممثلة هنا ، لو كان هناك شعور بأن المصالح الجماعية ممثلة فيه على النحو السليم . ولكن ليس هذا هو الواقع ، وهنا يكمن مصدر القلق الذي دفع إلى هذه المناقشة والذي يقف وراء النظر في مشروع القرار المقدم الى هذه الجمعية الذي يتشرف وفدي بالمشاركة في تقديمه .

ولكي نوضح الأمر بجلاء ، نقول إننا نعتبر أن الافتقار إلى التمثيل العادي يقلل من الصفة التمثيلية للمجلس ويجعله متعارضا مع الحكم الرئيسي في الميثاق الذي هو مبرر وجود المجلس . والواقع إن الميثاق ينص على أنه :

"رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعّالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي" . (المادة ٢٤ (١))

وفي إطار هذه الولاية ، يبين الميثاق أن الأعضاء يوافقون على أن المجلس يعمل بالنيابة عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه المسؤولية ، ألا وهي مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين . وليس هناك شك ، إذن ، في أن ثمة رابطة دستورية بين الوظيفة الأساسية لمجلس الأمن وبين قدرته على القيام بهذه الوظيفة .

وما دام المجلس لم يعد ممثلا حقيقيا ، فإن الشرعية التي يستند إليها في العمل بالنيابة عنا تتآكل . لكن من الواضح أيضا أن وجود جهاز يمكنه أن يضطلع

بولايته الهامة على نحو "فعّال وسريع" أمر نحرص عليه جميعا . وبالتالي فإن البدء في استعراض بعيد المرمى وواسع النطاق لتشكيل مجلس الامن ضروري وله ما يبرره تماما .

ويمكن إيراد الارقام التي تظهر بوضوح النقص المخيف في قدرة المجلس التمثيلية منذ المرة الاخيرة التي وسع فيها نطاق عضويته في عام ١٩٦٣ ، في ضوء زيادة عدد الدول الاعضاء في المنظمة إلى أكثر من النصف . ومن ثم فإن مجلس الامن يمثل اليوم شريحة محدودة للغاية من مجموع الاعضاء .

يمكن القول أيضا أنه بمرور الوقت وزيادة عالمية الامم المتحدة ، تصبح فرصة المشاركة في مجلس الامن نادرة بشكل متزايد ، وينتقص هذا الوضع أيضا من مبدأ أساسي آخر من مبادئ الميثاق ، هو مبدأ المساواة بين الدول في السيادة أمام القانون . وكانت النتيجة الحتمية لهذه الحالة هو أن هناك قلة من الدول تشارك تكرارا في أعمال المجلس ، بينما ترى الاغلبية ، وخاصة من الدول الصغيرة ، أن إمكانية مشاركتها تتناقص . وهذا الوضع يتعلق بطبيعة الحال بالاعضاء غير الدائمين .

وقد أشار وفدي في المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، الى أن هناك حاجة للبدء في إجراء تحليل لتكوين المجلس ، دون الحكم مسبقا على النتيجة التي يمكن التوصل اليها . وفي رأينا إنه يوجد عدد كبير من الاقتراحات الجادة البنّاءة التي تستحق أن تكون موضوعا للنظر فيها بالتفصيل من جانب جميع الاعضاء . ويرى وفد المكسيك أن هذا التحليل ينبغي أن ينصب أولا على الاهداف التي نسعى إلى تحقيقها أولا ، قبل البحث عن صيغ محددة تتيح التوصل إلى تحقيق تلك الاهداف .

إن الحالة أكثر خطورة عند النظر إليها في صورتها الراهنة من النظر إليها بأبعاد حسابية . فالمشكلة في جوهرها مشكلة سياسية . ومن الجدير بالاشارة أنه في وقت تحدث فيه تغيرات بعيدة المدى في الساحة الدولية ، حيث نشهد ظهور فجر نظام دولي جديد له سمات لم يسبق لها مثيل ، وحيث نقترح إجراء اصلاحات جذرية في الامم المتحدة تمكنها من الاستجابة لهذه الظروف على النحو الملائم ، فيجب ألا يظل مجلس الامن

كما هو بغير تغيير . والواضح أن المسألة ليست إجراء التغيير لمجرد التغيير . ولكن لا أحد يمكن أن يشك في أن الوضع الدولي قد تجاوز قدرة المجلس على الاستجابة المناسبة للتحديات الجديدة .

لا شك أن المكسيك مع غيرها من البلدان ، تشعر بالقلق لأن قدرة الأمم المتحدة على أن تترجم "الفرصة التي أعيد اغتنامها" إلى واقع ، التي أشار إليها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، ستقل كثيرا ما دام المجلس يفقد قدرته على العمل الفعّال السريع إزاء السيل الذي يواجهه من الحالات المنتشرة التي تستدعي اتخاذ إجراء وإبداء اهتمام من جانبه ، وبالتالي يفقد شرعيته لأن مدى تمثيله لنا يصبح موضع شك .

من هنا يكون المعيار الأول لإعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن السعي إلى تنشيط ذلك الجهاز لصالح الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء . إن رغبتنا في التغيير يحركها نهج إيجابي . وهو كيف يمكن أن يتكيف مجلس الأمن بحيث يتحول إلى جهاز قادر على الاضطلاع بولايته في إطار الحقائق الدولية الجديدة ؟

المعيار الثاني ، هو العودة إلى روح ونص الميثاق بأن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء . ونحن بحاجة لأن نسأل أنفسنا عما إذا كان الحجم الحالي لعضوية المجلس يعتبر تمثيليا بحق ، أم أن العضوية بحاجة لتوسيع نطاقها . وتحبذ الأبعاد الحسابية المحضة الخيار الثاني ، ولكننا لا نستبعد أيضا إمكانية القيام بإعادة تنظيم داخلي يؤدي إلى إعادة توزيع لتشكيل عضويته بحيث تعبر بدقة أكثر عن الجغرافيا السياسية لعصرنا .

سيكون هناك من يركزون على أن مجلسا أكبر حجما سيكون جهازا مرتبكا وبطيئا وعاجزا عن الاستجابة للمطالب المرجوة منه استجابة مناسبة ، وتلك حجة واهية لا وزن لها . مع ذلك فإن الحالة الراهنة تثير نفس الأفكار . وليس هناك من يجهل أن قدرة المجلس على مواجهة الطلبات الكثيرة والمعقدة التي تقدم إليه باستمرار أصبحت تنوء بما تحمل . بل لقد قيل إن المجلس قد همش النظر في حالات معينة ليتمكن من التصدي

لحالات أخرى . ومن الواضح أنه من الصعب ترتيب الأولويات بين صراع وآخر ، لأنها جميعا تستحق نفس المعاملة كما تستحق النظر فيها . وبالتالي فإننا بحاجة لأن ننظر في إمكانية تغيير حجم مجلس الأمن بعقل متفتح .

كما أننا نرى أنه ينبغي استكشاف إمكانية اجراء تغييرات في الهيكل الداخلي للمجلس . لقد تغيّر العالم ، وكذلك تغيّر التصور السياسي للمناطق الجغرافية . واليوم لا يوجد تناسب داخل مجلس الأمن سواء من الناحية الجغرافية البحتة أو السياسية . وببساطة شديدة ، إن مجموعة البلدان التي تتكون منها المنطقة الكبرى لأوروبا والدول الأخرى تشكل أغلبية أعضاء المجلس . ومن الواضح أن مشاركة المناطق الإقليمية الثلاث الأخرى بأقل من نصف المقاعد المتاحة يشكل ، على أقل تقدير ، وضعا غير متوازن ، إذا أخذنا في الاعتبار المستويات والنسب ، من حيث عدد السكان على الأخص .

ثمة سبب آخر ينبغي ألا يغرب عن بالنا يتعلق بمسؤولية أعضاء المجلس . وهنا مرة أخرى ، ينبغي أن نسأل ما إذا كان مجلس الامن ، لا سيما أعضاؤه الدائمون ، يعبر على النحو المناسب عن مراكز القوة على صعيد الاعتبارات السياسية العالمية . فهل ما زالت البلدان الخمسة التي حصلت ، لسبب خاص جدا ، على هذا الامتياز في عام ١٩٤٥ ، تتحمل نفس النوع من المسؤولية ولديها نفس القدرة السياسية ؟ أليس هناك اليوم مراكز جديدة للقوة تستحق الحصول على هذا النوع من العضوية ؟

وفي سياق أوسع ، إن وجهة النظر التي ينبغي شرحها هنا هي أن مفهوم القوة ذاته في العالم الحديث يختلف كثيرا عن مفهوم عام ١٩٤٥ بما يبرر إعادة النظر . ومن وجهة نظرنا ، نرى أنه في العقود الاخيرة برزت إلى الوجود مراكز قوة جديدة ، بل وبرزت أيضا معايير جديدة لقياس نطاق وطبيعة نفوذها في الشؤون السياسية الدولية . كل هذا يجعلنا نفكر في ما إذا كانت عضوية المجلس تلبي معايير المسؤولية الخاصة والمساواة القانونية للدول باعتبار أن ذلك الثنائي أمر لا غنى عنه لإضفاء الشرعية على أعمال المجلس .

إننا نرى أن أي تغيير في الهيكل والحجم سيكون شكليا محضا ما لم يجر الوفاء أيضا ببعض الشواغل الاجرائية أيضا . إن حق النقض والبلدان التي تتمتع به ، ووضوح اجراءات المجلس وقراراته ، ومسؤولية المجلس أمام الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق ـ كلها مسائل ينبغي تحليلها أيضا لإيجاد صيغة ترضي كل الدول الاعضاء . والمشكلة تتجاوز ، على سبيل المثال ، مسألة من الذي يمتلك حق النقض ، وما إذا كان وضع ترتيبات تحكم استخدام هذا الحق مستصوبا . فالقضية هنا هي ما إذا كان هناك ضمان ، بغض النظر عن القواعد المطبقة . بأن أحكام الميثاق لن يجري تعديلها من الناحية العملية ، بما يمس حقوق كل الدول الاعضاء . وأُذكِّر مرة أخرى بما قاله الامين العام ، بأن أعمال مجلس الامن ينبغي أن يسودها إحساس حقيقي بتوافق الآراء ينبع من المصالح المشتركة . وضمان أن تعبر قرارات المجلس على النحو الكافي عن تلك المصالح المشتركة هو ، في التحليل النهائي ، المهمة الرئيسية التي تتحمل مسؤليتها أمام الاجيال المقبلة .

إن مشروع القرار المقرر عرضه على هذه الجمعية للنظر فيه ، صيغ وفقا لافضل التقاليد الديمقراطية . وهدف مشروع القرار هو توكيد آراء كل الدول الاعضاء حول هذه القضية الهامة من خلال عملية تشاور يجريها الامين العام . وتعد نتيجة هذه المشاورات في حد ذاتها إنجازا هاما للإمم المتحدة في حفز التفكير والتحليل . ونحن واثقون بأن كل الدول الاعضاء في النهاية سوف تستفيد بقدر ما ننجح في جعل مجلس الامن يتواءم مع الحقائق الجديدة . إن المجلس سيستفيد ، وكذلك الدول ، من وضع ثقتنا فيه من أجل صون السلم والامن ، ومن أجل الحفاظ على مبادئ السيادة وعدم التدخل .

السيد ويسنوموورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الاخيرة تغيّرا عميقا وتحولا جذريا وسلّط الاضواء على الدور المركزي الذي تضطلع به الامم المتحدة بصفتها الإطار الفريد الذي يتناول المسائل ذات الاهتمام العالمي . وبالتالي ، انتشرت التوقعات على نطاق واسع بأن المنظمة يمكنها أن تلبي الآن الاهداف الرئيسية المجسدة في الميثاق وهي : صيانة السلم والامن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول . ويعد هذا انبعاثا جديدا للتعددية يفتح فرصا جديدة أمام المنظمة ، ولا سيما مجلس الامن .

وفي نفس الوقت ، عبرت الدول الاعضاء بإسهاب وتفصيل عن الحاجة إلى إعادة تشكيل آلية الامم المتحدة وإيجاد توازن مناسب بين مختلف هيئاتها تماشيا مع ولاية كل منها طبقا لما جسده الميثاق . وفي هذا السياق ، رحب وفد بلدي بالجهود الجارية لإصلاح وتحسين بعض هياكل المنظمة وإجراءاتها باعتبار أن ذلك يشكل عنصرا أساسيا لتعزيز التعددية بما يضمن المشاركة المتكافئة والتمثيل المتوازن . ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المساعي في جعل المنظمة أكثر استجابة للحقائق المتغيرة والتحديات الجديدة للسلم والتنمية عن طريق تعميم الديمقراطية في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية .

ما فتئ وفد بلدي يرى أن هذه المنظمة المتعددة الاطراف ينبغي أن تعبر عن الروح الديمقراطية ، روح المساواة والإنصاف والوضوح ، في التمثيل وفي عملية صنع

القرار أيضا . ولذا ، يجب أن تخضع الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية على نحو دوري لعملية استعراض وإعادة تنشيط لضمان تكيّفها الدينامي مع الحقائق المتطورة في الحياة الدولية على نحو يضمن لها مواصلة الاضطلاع بدور فعّال باعتبارها مركز تنسيق لإدارة المسائل العالمية الحساسة لعصرنا . ومن ثم ، فإن اندونيسيا عازمة على الاضطلاع بدور بنّاء وفعّال في عملية إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وإقرار الطابع الديمقراطي فيها .

وفي هذا السياق ، نرى أن الوقت قد حان لمعالجة مسألة حجم مجلس الأمن وتشكيله . وينبغي أن يجري هذا ، كما نفهم ، بشيء من الحصافة ، لأن ذلك يتعلق بالجانب الأساسي لمقاصد المنظمة ومهامها .

ولا بد أن نذكر أنه في عام ١٩٤٦ كانت الأمم المتحدة تتألف من ٥١ عضوا ، ستة منهم كانوا أعضاء غير دائمين في المجلس . وفي عام ١٩٦٥ ، عندما ازدادت العضوية إلى ١١٣ عضوا ، ازداد أعضاء المجلس غير الدائمين زيادة مماثلة من ستة أعضاء إلى عشرة أعضاء . وقد رُئي حتى في ذلك الوقت أن المجلس يفتقر إلى سمة الطابع التمثيلي . وعلى الرغم من انقضاء أكثر من ٢٥ عاما ، وعلى الرغم من أن العضوية بلغت ١٧٩ عضوا الآن ، لم تحدث زيادة مشابهة في عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس ، مما جعله أكثر افتقارا إلى التوازن والإنصاف .

إننا نعترف بروح التعاون الجديدة التي سادت مجلس الأمن التي مهدت السبيل إلى اعتماد قرارات توافقية بشأن بعض المسائل الأكثر تعقيدا . ولكننا نعرب أيضا عن قلقنا إزاء ميل بعض الدول إلى السيطرة على المجلس ، وفرض إرادة الأقوياء على الضعفاء ، وتطبيق معاملة تمييزية في المجتمع الدولي ، وفي الأمم المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك فإن ممارسة السلطات الخاصة تُعد أمرا عفا عليه الزمن ، وتتنافى أيضا مع هدف تعميم الديمقراطية على الأمم المتحدة . إن الأهمية المتزايدة للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين ، الذي يُعد شاغل كل الدول ، والذي اكتسب أبعادا جديدة من حيث التنوع والنطاق لم يسبق لها مثيل - أبرزت الحاجة أيضا إلى الإصلاح وإعادة التشكيل .

وبسبب هذه الاعتبارات المُلحَّة ، دعا اجتماع القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز ، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر الماضي ، إلى إجراء استعراض لعضوية جعلها تتناسب مع المجلس بغية الزيادة في عضوية الامم المتحدة وتحقق تمثيلا لاعضائها اكثر انصافا وتوازنا . ومن شأن التوسيع الناتج أن يعزز المجلس بجعله أكثر استجابة وملاءمة للحقائق الراهنة ، ويمهد الطريق لمشاركة الدول الصغيرة والمتوسطة في أعماله ، وهي التي تشكل الاغلبية في هذه المنظمة ، مما يسهم في تعزيز مصداقيته وسلطته المعنوية . واخيرا ، سيكون من شأن هذا التوسيع أن يسهل أيضا مساءلة مجلس الامن أمام الجمعية العامة .

لقد انقضى ما يزيد على عقد منذ أن طرحت مسألة توسيع عضوية مجلس الامن على جدول أعمال الجمعية العامة . ويعتقد وفدي أن الوقت قد حان لاستعراض تكوين الاجهزة الرئيسية لكي تعبر عن الحقائق السياسية والاقتصادية الحالية . ولتحقيق هذه الاهداف ، يشارك وفد اندونيسيا في تقديم مشروع القرار بشأن البند ٤٠ من جدول الاعمال .

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل ١٣ عاما ، في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، بادرت وفود الارجنتين وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وغيانا وملديف ونيبال ونيجيريا والهند وبلادي بطلب إدراج البند "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية" على جدول أعمال الجمعية العامة .

والمذكرة التفسيرية التي أرفقت بالطلب ، بموجب المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية ، تضمنت بالتفصيل الاسباب التي برزت الحاجة إلى إعادة النظر في تكوين مجلس الإمن . ولقد استرعت المذكرة الانتباه إلى زيادة عضوية الامم المتحدة من ١١٣ دولة عندما وسع المجلس آخر مرة إلى ١٥٢ دولة في عام ١٩٧٩ . ولاحظت المذكرة أيضا أن تلك الزيادة لم تنعكس في المجلس ، الذي بقي عدد أعضائه ثابتا ، ١٥ عضوا ، منذ عام ١٩٦٣ .

وقد أسفر هذا عن زيادة في اختلال نسبة تمثيل الدول الاعضاء في مجلس الامن ، حيث كان كل عضو في المجلس يمثل ٤,٦ دولة عضوا في الامم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، في حين أن المتوسط العام ارتفع إلى ١٠,١ في عام ١٩٧٩ . واليوم ، ينتمي إلى المنظمة ١٧٩ عضوا ، ولذلك ، ازداد اختلال نسبة التمثيل زيادة حادة ، إذ أصبحت النسبة الآن ١٢ دولة عضوا لكل مقعد في مجلس الامن .

وقد سبب هذا الاختلال قدرا أكبر من القلق لانه مصحوب بعدم انصاف في التوزيع من وجهة النظر الجغرافية وبين الاعضاء الدائمين والاعضاء غير الدائمين . كما شددت مذكرة عام ١٩٧٩ التفسيرية ، التي أشرت إليها ، على الجانب الثاني من المسألة ، منوهة بأنه كان يوجد مقعد غير دائم واحد لكل ١٨,٥ بلدا آسيويا ، ومقعد لكل ١٦,٣ دولة افريقية ، ومقعد لكل ١٤ دولة من أمريكا اللاتينية ، ومقعد لكل ١١ دولة من

أوروبا الغربية والدول الاخرى ، ومقعد لكل ١٠ دول من أوروبا الشرقية . ولتصحيح هذا التوزيع المجحف دعت البلدان التي بادرت بطلب ادراج البند على جدول الاعمال إلى إجراء استعراض لتكوين المجلس بغية توفير تمثيل أكثر انصافا وأكثر توازنا .

واليوم ، فإن نفس هذين السببين ، الانصاف والعدالة ، هما اللذان يلهمان مسعانا . وبالإضافة إلى الحجج الهامة التي وردت في مذكرة ١٩٧٩ التفسيرية ، وهي حجج مناسبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، يود وفدي أن يضيف عاملا آخر يتصل بدور مجلس الامن كما هو منصوص عليه في الميثاق .

من التقليدي في هذه الفترة أن نكرر القول إن المسؤولية الاساسية عن صون السلم والامن الدوليين تقع على عاتق مجلس الامن . فما من أحد ينوي التشكيك في هذه الحقيقة . ولكن ألا يعني هذا أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا الإطار العام لولاية مجلس الامن ، وهي ولاية أنشأها الميثاق نفسه ؟ فإن الميثاق ، في الواقع بإضفائه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والامن الدوليين على مجلس الامن ، إنما يحدد له أيضا مهام والتزامات محددة . وعليه ، فإن الفقرة ٢ من المادة ٢٤ تنص على أن :

"يعمل مجلس الامن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها" .

وبالمثل تنص الفقرة ١ من نفس المادة على أن مجلس الامن لا يعمل إلا في إطار واجباته المحددة ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة . أخيرا ، تنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ على أن يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، وأخرى خاصة ، إلى الجمعية العامة لتنظر فيها .

إن قراءة الاحكام الثلاثة مجتمعة - وأحكام أخرى من الميثاق يمكن أن يدفع بها أيضا - تكشف بوضوح أن الدول الاعضاء ، بتفويضها مجلس الامن بعدد معين من السلطات المحددة ، إنما تتوقع من المجلس في المقابل أن يتصرف فعلا نيابة عنها . لذلك ، لكي تشعر الدول الاعضاء أنها ممثلة حقا في أعمال مجلس الامن ، فمن الضروري أن يكون تكوين المجلس تمثيليا إلى أقصى حد ممكن . ومن الطرق الرئيسية لتحسين التمثيل في مجلس الامن زيادة عضويته .

قد شدد وزير خارجية بلدي ، سعادة الاخضر الابراهيمي ، في بيانه ، أثناء المناقشة العامة في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة هذه ، على أنه :

"لا بد لعملية إعادة الهيكلة أن تفتح عضوية مجلس الامن لكل التجمعات الحضارية والسياسية والجغرافية" . (A/47/PV.42 ، ص ٨)

فضلا عن ذلك ، أكد رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في اجتماعهم الذي عقد في داكار في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، ورؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، في اجتماعهم الذي عقد في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، على الاهمية الحيوية التي يولونها لهذه المسألة .

أشيرت في بعض الاحيان اعتراضات مؤداها أن توسيع تكوين مجلس الامن سيؤدي إلى إضعاف فعّاليته . إن وفدي لا يتفق وهذا الرأي . على النقيض من ذلك ، نحن مقتنعون أن مجلس أمن موسعا وأكثر تمثيلا لتنوع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، لا يمكن إلا أن يزداد فعّالية ، لان قراراته ستلبي توقعات الدول الاعضاء ، وتكون ، تبعا لذلك ، محلّ تأييد أعم بصورة أكثر عفوية وأكثر إقناعا .

ويخشى آخرون من أن زيادة عضوية المجلس - التي تتطلب تعديل الميثاق ، وهذا صحيح - ستكون بمثابة فتح "صندوق العجائب" . وللرد على ذلك ، نقول إن توسيع المجلس في حد ذاته تدبير متواضع ومحدد ومحدود ، وسيترتب عليه تعديل المادتين ٢٣ و ٢٧ من الميثاق فقط . ومن الواضح ، أن هذا لا ينطوي بأي شكل على خطورة حدوث اضطرابات تتعذر السيطرة عليها في الاجراءات التنظيمية للامم المتحدة أو في أدائها لمهامها . ودعما لهذا ، يمكننا أن نُذكّر أيضا بأن المادتين ٢٣ و ٢٧ قد جرى تعديلهما بالفعل في عام ١٩٦٣ ، عندما غُيّرت عضوية المجلس إلى ١٥ عضوا ، وأن ذلك لم يؤد إلى أية فوضى أو اضطرابات في نسيج الامم المتحدة .

إن التطورات السياسية الرئيسية التي تشهدها الساحة الدولية اليوم توفر الظروف المؤاتية لإجراء تغيير داخل المنظمة . إن التغيير بطبيعة الحال ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة لا غنى عنها للتكيف مع عالم يتطور . ومن الواضح أنه من مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تقبل هذه التطورات وأن تشارك في التغييرات المحتومة التي فرضتها التطورات النوعية والكمية في المجتمع الدولي .

لقد شرعت منظمتنا بالفعل ، إلى حد ما ، في تنفيذ العمل الطويل الأجل الذي يهدف أساسا إلى ضمان قيام علاقة أكثر ديمقراطية ووفاقا ، وفي نهاية المطاف ، أكثر فاعلية ، بين أجهزتها المختلفة وبصفة خاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن .

لقد تحققت بالفعل بعض النتائج الواعدة - التي ربما تكون محدودة حتى الآن - وبصفة خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وثمة اقتراحات ودراسات وأفكار تظهر هنا وهناك في مختلف مجالات النشاط . وقد وفر لنا الأمين العام "خطة للسلام" (A/47/277) التي تجري دراستها الآن . وهذا يبين أن منظمتنا دخلت مرحلة تاريخية دينامية تؤهلها على نحو طبيعي للتغير والتكيف مع حقائق عالم اليوم .

ومن الواضح أن مجلس الأمن لا يمكن أن يظل خارج هذه الحركة القوية لإعادة تجديد وتنشيط وترشيد منظومة الأمم المتحدة . ويمكن أن تتخذ الآن الخطوة الهامة الأولى المتعلقة بتوسيع مجلس الأمن . ويرى وفدي أن هذا الموضوع قد وصل بعد ١٣ سنة من المخاض ، درجة من النضج والإلحاح تجعله لا يتحمل أي مزيد من الإبطاء .

ولذلك يتعين على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتناول على نحو سريع وفعّال هذه المسألة بشكل حاسم ، بممارسة المشاورات بغية تحقيق حل متفق عليه ومقبول بصفة عامة .

إن مشروع القرار الذي ستنظر فيه الجمعية العامة قريبا ، تحت هذا البند من جدول الأعمال ، يسعى إلى تحقيق هذا الهدف . وقد شاركت الجزائر بطبيعة الحال في تقديم مشروع القرار ، كما فعلت بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة منذ عام ١٩٧٩ .

السيد زامورا رودريغز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في السنوات الاخيرة التي تحدث فيها تحولات كبيرة وجذرية في العلاقات الدولية ، نشهد زيادة لم يسبق لها مثيل في أنشطة مجلس الامن ، وظهور محاولات وميول معينة في المجلس ، تستدعي في رأينا اهتماما خاصا وعاجلا من جانب الجمعية العامة .

وفي الوقت الذي تتوسع فيه أعمال المجلس في معظم مناطق العالم تقريبا يصبح من الواضح أن بعض أعضائه يسعون إلى توسيع نطاق مهامه وأنشطته ، بما يجاوز في معظم الحالات ، أحكام الميثاق ، ويقوض في حالات أخرى كثيرة ولايات أجهزة أخرى في الامم المتحدة . وفي نفس الوقت يشهد المجتمع الدولي مع القلق آليات وممارسات معينة تستهدف تحويل المجلس إلى أداة للسياسة الخارجية للدول الكبرى يجري ادخالها تدريجيا في المجلس ، مع كل ما يترتب على تلك الآليات والممارسات من نتائج ضارة على التطبيق الدقيق غير المتحيز وغير الانتقائي لمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وهما المبدآن اللذان يشكلان دون أدنى شك حجر أساس منظمتنا وأنشطتها اليومية .

ثمة مصدر آخر لانشغال معظم البلدان ، هو أن هناك قوى معينة لا تزال تسود في المجلس في عصر يجب فيه بالضرورة أن يتم اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وعلى الاجهزة التي تنظم هذه العلاقات ، مثل الامم المتحدة ، وتتمثل هذه القوى في مؤسسة حق النقض التي عفا عليها الزمن وفي وجود فئة الاعضاء الدائمين بالمجلس .

لكل هذه الاسباب ، فإن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، عندما اجتمعوا مؤخرا في جاكرتا باندونيسيا وأكدوا على تصميمهم ، عن طريق تحقيق الديمقراطية في الامم المتحدة ، على الحيلولة دون إدامة التباينات القائمة بين الامم بخلق مراكز امتياز جديدة .

"أعربوا عن قلقهم من ميل بعض الدول إلى فرض سيطرتها على المجلس وتحويله إلى مؤسسة لفرض إرادة القوي على الضعيف ، وأكدوا من جديد حق جميع

الامم والدول ، الكبيرة والصغيرة ، القوية والضعيفة ، الغنية والفقيرة ، في الاستقلال الكامل وفي المساواة في السيادة في العلاقات الدولية" .

وبالمثل أعلن مؤتمر القمة العاشر لبلدان حركة عدم الانحياز أن ؛

"سلطة حق النقض التي يعتمد عليها الاعضاء الدائمون في المجلس في ممارسة دورهم في السيطرة ، تتعارض مع الهدف المتمثل في تحقيق الديمقراطية في الامم المتحدة ، ومن ثم يجب أن يعاد النظر فيها بما يتفق مع عملية الاصلاح التي تجري في الامم المتحدة ، بغية تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية والشفافية في عمل جميع أجهزة المنظمة" .

وفي نفس الوقت طالب المؤتمر ؛

"أن يتغير عدد أعضاء المجلس بشكل يعبّر عن الزيادة في عضوية الامم المتحدة ويعزز التمثيل الاكثر عدلا وتوازنا للاعضاء في تلك المؤسسة" .

في ضوء حقائق اليوم ، والموقف الذي اتخذته بلدان عدم الانحياز فإننا نثق في أن الموضوع الذي ننظر فيه اليوم - على الرغم من أنه لا يغطي جميع الملامح الهامة لمجلس الامن التي يجب أن تتناولها الجمعية العامة على نحو عاجل - قد اكتسى أهمية جديدة ، وجاء في الوقت المناسب .

إن عدد أعضاء مجلس الامن ، ووجود فئة الاعضاء الدائمين ، وآلية حق النقض ، في جملة أمور ، جاءت اقترانا بحالات لا علاقة لها على الاطلاق بحقائق الوقت الراهن . وحقيقة أن حجم منظمتنا تزايد في العقود الاخيرة إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه ، وأن المصالح قد تضاعفت داخل المنظمة ، وأن مراكز القوة قد تحولت خلال السنين الماضية ، وأن الحاجة إلى تحقيق الديمقراطية في المنظمات الدولية أصبحت أكثر إلحاحا ، توضح لنا طبيعة المفارقة التاريخية للمؤسسات التي لا تزال تسيطر دون مبرر على المجلس .

هل يمكن لأي كان أن يبرر الآن على نحو جاد وجود دول لديها الامتياز بالانتماء الأبدي إلى هيئة معينة ، وكأن ذلك بفعل حق الهي ؟ هل يمكن لأي كان أن يعطي سببا مقنعا لماذا ينبغي في عالم اليوم أن توجد دول لديها سلطات خاصة تمنحها الأولية بالنسبة إلى الدول الأخرى ، وكأن مبدأ مساواة الدول في السيادة لا وجود له ، أو كأنه لم يعد صالحا الآن أكثر من أي وقت مضى ؟ هل يمكن لأي كان أن يقول بأنه لمن العدل أن يبقى عدد الأعضاء في أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا على حاله بينما ازدادت منظمتنا ثلاثة أضعاف ؟ هل يمكن لأي كان أن يدعي على نحو جاد بأن إدامة هذا الوضع تعود بالنفع على المجتمع الدولي ككل ؟ مَن المستفيد من الوضع الراهن ؟ هل هو أغلبية أمم العالم ، أم المجموعة الصغيرة جدا من البلدان الغنية والقوية التي تدافع عن الوضع الراهن ؟

من الواضح أنه لن يكون من السهل تغيير هذا الوضع فالميثاق موضوع بطريقة تعطي سلطات خاصة لتلك المجموعة الصغيرة من البلدان لقبول أو رفض التعديلات التي تنهي مثل هذا الوضع الجائر والشاذ . إلا أننا نعتقد أنه قد آن أوان البدء في العمل على نحو جاد وحازم لتصحيح هذا الوضع ، آخذين في الاعتبار مصالح جميع الأمم الممثلة في منظمتنا .

إن البند الذي ننظر فيه اليوم ظهر للمرة الأولى في برنامج عمل الجمعية العامة لعام ١٩٧٩ . ومنذ ذلك الحين - أي بعد مرور ١٢ عاما - تأجل النظر فيه مرة تلو الأخرى . ونحن نرى أن هذا البند ، بالإضافة إلى جميع العناصر الأخرى التي تشكل النمط العام لعمل مجلس الأمن ، ينبغي أن يكون هذا العام موضع تحليل متعمق يؤدي إلى إمكانية البدء بعملية ترمي إلى إصلاح المجلس إصلاحا جذريا .

ونشير بصورة خاصة إلى أنه في السنوات الأخيرة ، جرى التأكيد على إعادة هيكلة الجمعية العامة ، والأمانة العامة ، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى التابعة لمؤسستنا وأوجه عملها ، لكن شيئا لم يحدث بالنسبة إلى مجلس الأمن . وحتى الخطوات المتواضعة التي حاولت بعض الوفود اتخاذها في المجلس ذاته ، بما في

ذلك وفد بلدي ، على الاقل بهدف جعل طرق عمله أكثر وضوحا وتمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق ، قد لاقت الاحباط إلى حد كبير بفعل المقاومة التي أبداها تحديدا من لديه سلطات ومستويات خاصة من التمثيل في هذه الهيئة .

ونحن نرى أنه لو أردنا أن نحدد اتجاها جديدا لمجلس الامن ، ومعنى جديدا لعمله ، فمن الضروري أن نعمل وسط الظروف الراهنة في اتجاهين .

أولا ، عبر عملنا اليومي في الامم المتحدة ينبغي لنا أن نحول دون أن ينتهك مجلس الامن ولايته المحددة بموجب الميثاق ، باضطلاعه بوظائف لا تمت إليه بصلة ومن شأنها أن تتجه به إلى أن يصبح هيئة تدّخل على نحو متزايد ، وذلك بصورة أساسية على حساب ما لامم العالم الثالث من حقوق سيادية .

وثانيا ، إنه لمن واجبنا أن نعمل على ضوء المادة ٢٤ من الميثاق ، التي بموجبها يعمل مجلس الامن نائبا عنا - أي نائبا عن جميع أعضاء المنظمة - وينبغي له أن يرفع إلى الجمعية العامة تقارير بشأن الانشطة التي يقوم بها بغية التقدم التدريجي نحو زيادة أعضاء المجلس بطريقة تبين على نحو عادل العضوية الراهنة في الامم المتحدة ، وبغية ضمان وضوح المجلس ، فيما يتعلق بتقريره السنوي إلى الجمعية العامة وفي عمله اليومي على حد سواء ، وبغية إعادة تحديد فئة الاعضاء الدائمين ، إذا ما قررنا الاستمرار بها ، وبغية إزالة السلطات الخاصة التي هي ، مثل حق النقض ، انتهاكات غير مقبولة لإشاعة الديمقراطية التي ينبغي تحقيقها دونما إبطاء في جميع المؤسسات الدولية .

إن لدينا الاليات المختصة لتحقيق ذلك سواء في إطار هذا البند من جدول الاعمال أو البند ١١ من جدول الاعمال المتعلق بتقرير مجلس الامن المقدم إلى الجمعية العامة . لكن ربما كانت الطريقة المثلى إدراج بند جديد يجعل من الممكن إجراء دراسة شاملة عن المجلس ، بما في ذلك عضويته وفئات أعضائه ، وهيكله وآلياته ووسائل عمله .

إننا نستطيع أن نؤكد للجمعية العامة على أننا مستعدون لتقديم إسهاماتنا المتواضعة لإصلاح مجلس الأمن الأمر الذي لا يعتبر ضروريا فحسب ، بل حاسما أيضا ، والذي نعتبره واجبا مُلحّا يقع على عاتق الجمعية العامة . لهذا ، نحن نرحب بمشروع القرار الذي وزعه علينا وفد الهند ، ونؤيده تمام التأييد .

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التنافس العالمي في العقود الأربعة الماضية بين دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن شلّ تقريبا قدرة المجلس على أن يضطلع بمسؤولياته المنوطة به بموجب الميثاق . ومع نهاية الحرب الباردة ، أظهر مجلس الأمن القدرة على أن يقوم بدور مركزي في صون السلم والأمن الدوليين ، على الرغم من أن استجاباته لم تكن موحدة ولا متساوقة .

وباكستان ترحب بالرغبة العامة الظاهرة لدى أعضاء الأمم المتحدة في تمكين مجلس الأمن من أن يضطلع بمسؤوليته الإولى في مجال السلم والأمن الدوليين . ووفد بلدي يشاطر الرغبة في تعزيز دور مجلس الأمن كجزء من الجهد الرامي إلى إعادة هيكلة وتنشيط الأمم المتحدة .

عندما أنشئت الأمم المتحدة ، كان عدد أعضائها ٥١ دولة . وكان مجلس الأمن في ذلك الحين يتألف من ١١ عضوا . وفي عام ١٩٦٣ جرى توسيع عضوية المجلس إلى عددها الحالي البالغ ١٥ دولة ، بإضافة أربعة أعضاء غير دائمين . وفي ذلك الوقت كان عدد أعضاء الأمم المتحدة ١١٣ دولة . ومنذ ذلك الحين ، زاد عدد الأعضاء إلى ١٧٩ دولة . وهذه الزيادة في عدد الأعضاء يجب أن تتجلى على نحو أكبر في مجلس الأمن . فضلا عن ذلك ، إن التغيير في التكوين الجغرافي للمنظمة والعدد الأكبر من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي أيضا أن يتجليا على نحو صحيح في تكوين المجلس .

وعند النظر في مسألة التمثيل المنصف والزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن من المهم تماما أن نأخذ في الاعتبار الموقف المتخذ بشأن هذه القضية من جانب حركة عدم الانحياز ، التي يشكل أعضاؤها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . إن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ينظرون إلى مسألة عضوية مجلس الأمن في سياق تدابير تعزيز الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها .

وتعلن الفقرة ٣٠ من الفصل الثاني من الوثيقة الختامية لمؤتمر جاكارتا ، في جملة أمور أخرى ، "أنهم ، أي [رؤساء الدول أو الحكومات] قد أعربوا عن تصميمهم على المشاركة البنّاءة في عملية التكيف والإصلاح انطلاقا من إيمانهم الراسخ بأن الأمم المتحدة محفل لا غنى عنه ولا بد من دعمه وتعزيزه . ومع ذلك ، إن إقامة الديمقراطية في المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية الكامنة في مثل هذه العملية لا يزال يعوقها الذين يسعون للاحتفاظ بمواقع القوة ذات الامتيازات . إن إقامة الديمقراطية في الأمم المتحدة وهيئاتها ينبغي أن تتجنب إدامة المظالم الحالية عن طريق خلق مراكز امتيازات جديدة وينبغي متابعة ذلك بروح المساواة السيادية لجميع الدول . ويناشدون الدول الكبرى أن تقبل هذه العملية الحتمية من أجل المصالح الكبرى للبشرية جمعاء" .

وتعلن الفقرة ٣٢ من الفصل نفسه ، من جملة أمور أخرى ، "إنهم [رؤساء الدول أو الحكومات] يرون أن حق النقض الذي يضمن دورا مسيطرا للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومقتصرا عليهم يتعارض مع هدف إقامة الديمقراطية في الأمم المتحدة ، وبالتالي يجب إعادة النظر فيه تمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة الذي يرمي إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية والوضوح في عمل جميع هيئات الأمم المتحدة . ودعوا أيضا إلى إجراء استعراض للعضوية في الأمم المتحدة والنهوض بتمثيل أكثر إنصافا وتوازنا لأعضاء الأمم المتحدة" .

ويعتبر وفد بلادي أنه انسجاما مع موقف بلدان عدم الانحياز ، يجب أن يتفق أي قرار بشأن مسألة العضوية المنصفة وزيادتها في مجلس الأمن مع المعايير التالية : أولا ، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطابع التمثيلي للمجلس ؛ ثانيا ، ينبغي أن يعزز ذلك قدرة المجلس على أداء مسؤولياته بموجب الميثاق ؛ ثالثا ، ينبغي أن يحقق مزيدا من الديمقراطية وفقا لمبدأ المساواة السيادية بين الدول ؛ رابعا ، لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى توسيع الفوارق القائمة في مجال حقوق وامتيازات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ؛ خامسا ، ينبغي أن يكون ما يتم متسقا مع التدابير العامة الرامية

إلى إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتعزيزها في مختلف المجالات ؛ سادسا ، ينبغي تحقيق ذلك من خلال توافق الآراء والاتفاق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حين طلبت نيجيريا ، بالإضافة إلى تسع دول أعضاء أخرى ، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الـ ٣٤ للجمعية العامة ، كانت ثمة أسباب اضطرارية برّرت دراسة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة العضوية فيه . واليوم ، وبعد ١٤ عاما تقريبا ، أصبحت هذه الأسباب أكثر إرغاما واكتسبت طابعا أشد إلحاحا . وإذ تقترب الأمم المتحدة من ذكراها الخمسين عقب تغيرات لم يسبق لها مثيل على الساحة الدولية خلال السنتين الماضيتين ، نعتقد أن الوقت قد حان الآن لأن تقوم الجمعية العامة بدراسة إيجابية لهذا البند من جدول الأعمال دون أي مزيد من التسويف .

وفي جميع بياناتنا السابقة التي أدلينا بها حول هذا البند من جدول الأعمال ، ما برحت نيجيريا تبرز التغيرات الهائلة التي جرت في العالم منذ ١٩٤٥ ، عندما أُنشئت الأمم المتحدة . لقد زاد مجموع الأعضاء من ٥١ بلدا في البداية إلى ١٧٩ دولة عضوا اليوم ، مع انضمام ١٣ عضوا جديدا إلى المنظمة في السنة الماضية وحدها . ولقد بدأ مجلس الأمن بخمسة أعضاء دائمين وستة أعضاء غير دائمين ، أي ١١ عضوا من مجموع الدول الأعضاء البالغ عددها ٥١ دولة في ١٩٤٦ . ووسعت عضوية المجلس عام ١٩٦٣ بإضافة أربعة مقاعد لغير الدائمين ، مما نجم عنه ١٥ عضوا من زيادة في العضوية بلغت ١١٣ دولة . ولقد حافظ المجلس على نفس العدد البالغ ١٥ ، على الرغم من أن العضوية الكاملة للمنظمة قد زادت الآن إلى ١٧٩ .

ولكن ما هو أهم من نسبة أعضاء المجلس إلى العضوية الكاملة في المنظمة هو موضوع التمثيل ، أو حسب كلمات الميثاق "التوزيع الجغرافي المنصف" لهذا التمثيل . في الوقت الراهن ، إن افريقيا ، التي تشتمل على ٥١ دولة من الدول الأعضاء ، تحظى بمقاعد ثلاثة في المجلس ، جميعها من المقاعد غير الدائمة . وآسيا ، التي تشتمل على ٤٣ دولة من الدول الأعضاء مقعدان غير دائمين ومقعد واحد دائم . أما منطقة أمريكا

اللاتينية والبحر الكاريبي ، ومجموع دولها ٣٤ دولة ، فإنها تتمثل بمقعدين غير دائمين في المجلس . ولأوروبا الشرقية ، التي تشتمل على عشر دول من الدول الأعضاء ، مقعدان ، أحدهما دائم والآخر غير دائم . وتشتمل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى على ٢٤ دولة من الدول الأعضاء ، وهي تتمثل بخمسة مقاعد ، ثلاثة منها دائمة . أما الدول الأعضاء المتبقية وعددها ١٦ فينبغي تصنيفها في المجموعات الاقليمية المحددة . إن الاختلال الكامن في هذا التوزيع الحالي يصبح أشد وضوحا حين ندرك أن الدول الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تشكل مجتمعة ٣,٨ بليون نسمة مقارنة ب ٩٠٦ ملايين نسمة في أوروبا ، شرقيها وغربيها ، وأمريكا الشمالية .

إن مسائل الأعداد والتوزيع هذه هي مسائل هامة في حدّ ذاتها ، ولكنها تكتسب أهمية أكبر عندما تؤخذ في إطار التغيرات الهائلة التي تجتاح العالم . ويجري الآن إرساء دعائم نظام عالمي جديد ، هذا النظام الذي نأمل ، حسب كلمات رئيسنا ، في أن "يُعرَّف جماعيا ، ويُصمَّم جماعيا ، ويدافع عنه جماعيا" إننا نتوخى أن يكون هذا النظام نظاما جديدا يحلُّ فيه توافق الآراء محل التناحر والتعاون محل الصراع . لقد بدأنا فعلا نرى تباشير هذا النظام العالمي الجديد في النهج التعاوني الذي ظهر في الترتيبات الاقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة لمعالجة المسائل التي تشكل تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي . ويستذكر المرء بشعور من التفاؤل جهود هذه الترتيبات الاقليمية من أجل حل الصراعات في يوغوسلافيا وكمبوديا وأمريكا الوسطى والعديد من أرجاء افريقيا ، وبصورة خاصة في الصومال وليبريا .

إلا أن تفاؤلنا يشوب أحيانا خوف عندما ننظر ، على سبيل المثال ، إلى الإلحاح الذي اتخذت به قرارات مجلس الأمن بشأن أراضي يوغوسلافيا السابقة بالمقارنة بالحالة في الصومال . ويسود بعض الدوائر شعور بأن مجلس الأمن يميل إلى التصرف بسرعة بشأن المسائل التي يكون فيها للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مصالح مباشرة . ولذلك توجد شكوك لدى هذه الدوائر فيما إذا كان بإمكانها التعويل على مجلس الأمن في تشكيلته الحالية لحماية مصالح البلدان الأصغر والأضعف .

في هذه الفترة ، وعندما تكتسب الامم المتحدة ومجلس الامن بصورة خاصة دورا هاما في الشؤون العالمية ، من الضروري أن يعكس مجلس الامن تمثيلا منصفا لجميع مناطق العالم . ومن شأن ذلك أن يُعزز مصداقيته ، ومشروعيته وسلطته الاخلاقية بصفته الهيئة الوحيدة المنوط بها المسؤولية عن صيانة السلم والامن الدوليين .

وفي بياننا أمام الجمعية العامة بشأن هذا البند في العام الماضي أثرنا عددا من التساؤلات . ولا تزال هذه التساؤلات صالحة على الرغم من أن معظمها بقي دون إجابة . لذا استمعنا باهتمام شديد إلى وفود عديدة ، بما فيها وفود بعض بلدان هامة ، تذكر هذه المسألة في بياناتها خلال المناقشة العامة في الجلسات العامة للجمعية . واليوم عرض ببلاغة العديد من المتكلمين المسألة الخاصة بتوسيع مجلس الأمن ، وجعل تمثيله أكثر إنصافا وأكثر ديمقراطية أيضا . فلا يزال مجلس الأمن أقل جميع أجهزة الأمم المتحدة وسائر هيئاتها استجابة للتغييرات العالمية ؛ ومع ذلك فإنه الهيئة الأهم . ولا يزال هيكله أقل ديمقراطية وطابعه أقل تمثيلا ؛ ومع ذلك فإنه الهيئة التي تتطلع إليها شعوب كثيرة للتأييد والمساعدة في سعيها لتحقيق الديمقراطية والتحرر من القمع والعدوان . إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تكون قوة ذات مصداقية في تعزيز الديمقراطية في أرجاء العالم أجمع ما لم تضف الطابع الديمقراطي على نفسها وعلى كل أجهزتها الرئيسية .

وفي هذا السياق ، ذكر رئيس نيجيريا في بيانه إلى الجمعية العامة في العام الماضي :

"إن منطق الديمقراطية لا يمكن أن ينحصر داخل حدود دول منفردة ، ويجب بالضرورة أن ينطبق على عمل المنظمات الدولية . ولذلك نرى ، بعد دراسة ، أنه يجب توسيع العضوية في مجلس الأمن ، ويجب أن يفسح المجال لدخول أعضاء دائمين آخرين يمثلون جميع مناطق العالم" . (A/46/PV.22 ، ص ٥٤-٥٥)

وعلى نفس المنوال ، كرر وزير الخارجية النيجيري في بيانه أثناء المناقشة العامة هذا العام قوله :

"إن زيادة عدد المقاعد الدائمة ، ... ، فكرة حان وقت تنفيذها . وعلى ذلك يجب أن يكون عدم إبقاء افريقيا منطقة بلا تمثيل في العضوية الدائمة في مجلس الأمن قضية مبدأ بالنسبة للمجتمع الدولي" . (A/47/PV.19 ، ص ٨٣)

إننا نعتقد أن من الأساس أن تتحرك الجمعية العامة من الإدلاء ببيانات إلى البدء في النظر في هذه المسألة على نحو إيجابي ، وذلك بالشروع في اتخاذ إجراء ملموس إبان هذه الدورة للجمعية العامة . ونحن ، لذلك ، مستعدون للعمل مع وفود أخرى بغية تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند ، نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء قبل رفع هذه الدورة .

تحدث بسرعة تغيرات هائلة في العالم . واقتبس من كلمات الرئيس الراحل جون ف. كنيدي ، عندما تكلم أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٣ :

"لا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى بوصفها منظمة جامدة لا تتحرك . فالتزاماتها تتزايد وكذلك حجمها . ويجب تغيير ميثاقها بالإضافة إلى عاداتها . إن واضعي ذلك الميثاق لم يكونوا يقصدون أن يبقى مجمدا إلى الأبد" . الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، المحاضر الحرفية ، الجلسة العامة التاسعة بعد الالف والمائتين ، الفقرة ٧٤)

وتلك الكلمات لا تزال صحيحة وهامة كما كانت عليه منذ قرابة ٣٠ سنة .

السيد بيفمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مجلس الأمن هو ، عن حق ، محور اهتمام العالم هذه الأيام . وقد أعطى هذا الاهتمام الجديد زخما جديدا للنقاش الخاص بعضوية المجلس ، وقد تبين هذا خلال المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة . إذ أشار العديد من المتكلمين إلى هذه المسألة ونحن نتطلع إلى تجميع مواقف الدول الأعضاء كلها ، ويمكن أن يكون ذلك أساسا لمناقشة جديدة .

لقد تناول وزير خارجية هولندا السيد هانز فان دين بروك أيضا مسألة عضوية المجلس في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية . واسمحوا لي أن أشير إلى ما يلي من كلماته :

"لسنا بحاجة إلى الإسهاب في الكلام عن انجازات المجلس من حيث القيادة الفعالة وصنع القرار وبخاصة في السنتين الماضيتين . ومن ثم فإن

بإمكان مؤيدي الإبقاء على التشكيل الحالي للمجلس أن يقولوا ، مع بعض التبرير ، أن لا حاجة إلى تغيير فريق رابح" . (A/47/PV.6 ، ص ٧)

وإن النظام الحالي لتعيين عشرة أعضاء بالتناوب كاف ، وأضاف :

"إن حجة منتقدي الوضع القائم ترى أن التشكيل الحالي للمجلس هو انعكاس لتوازن القوى في الأيام الغابرة . وهذا يتركنا إزاء معضلة هي أن كل فريق لديه حجة :

"لقد طرأت تغيرات هامة في العلاقات الدولية . فقد زاد عدد الدول الأعضاء زيادة هائلة منذ توسيع المجلس في ١٩٦٣ . والميثاق ينص في المادة ٢٤ على أن المجلس يتصرف نيابة عن جميع الأعضاء . وهذا يعني إلى حد ما ، أنه ينبغي على المجلس تمثيل المجتمع الدولي . فإذا كان للمجلس أن يتحول إلى ناد خاص لا صلة له بعضوية الأمم المتحدة كلها ، فقد يميل هذا إلى تقويض سلطته والتقليل من فعّاليته" . (A/47/PV.6 ، ص ٧)

"يلاحظ الأمين العام - عن حق - في الفرع العاشر من "خطة للسلام" أن :

"الاتفاق بين الأعضاء الدائمين يجب أن يحظى بالدعم العميق من سائر أعضاء المجلس ، ومن أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام إذا ما أُريد لقرارات المجلس أن تكون فعّالة وثابتة" . (A/47/277 ، الفقرة ٧٨)

إذن ماذا ينبغي لنا أن نفعل عندما تواجهنا مسألة فعّالية المجلس من جهة والطبيعة التمثيلية للمجلس من جهة أخرى ؟

لقد اقترحت هولندا بالفعل بعض الأفكار المتعلقة بإمكانية حل هذه المسألة . ولعلّ أحد الخيارات قطع العلاقة التلقائية بين العضوية الدائمة في المجلس وحق النقض . ويكون البديل إنشاء عضوية شبه دائمة في مجلس الأمن . ومن شأن هذه العضوية أن تنطبق على فئة معينة من الدول الهامة لفترة تمتد من خمس إلى سبع سنوات ، ويمكن أن تكون دون التمتع بحق النقض . وقد تقدم الأمين العام ببعض الملاحظات بهذا المعنى في أوائل هذا العام .

ولتحديد البلدان التي تكون مؤهلة لهذا النوع من العضوية ، يبدو أن هناك معيارين هامين : الوزن السياسي للبلد المعني ، ومدى إسهام عضوية ذلك البلد في توزيع جغرافي أكثر انصافا في تكوين المجلس . ونظرا لمسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين يبدو لي أن هذين العنصرين ينبغي إقامة التوازن الدقيق بينهما .

إن المناقشة حول فعّالية مجلس الأمن وطابعه التمثيلي يجب - مع ذلك - ألا تركز فقط على مسألة تكوينه . فتعزيز دور الأمين العام وزيادة الاستفادة النشطة من إمكانية السماح للدول غير الأعضاء في المجلس بأن تشارك في مداولاته في الحالات التي تكون فيها مصالح تلك الدول معنية على نحو مباشر خياران جديران بالبحث من أجل زيادة تحسين أدائه . وفضلا عن ذلك ، إن التعاون بين المجلس والمنظمات والترتيبات الاقليمية على أساس الفصل الثامن من الميثاق ، من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين ، مجال يبشر بالخير ويحتاج إلى النظر فيه بمزيد من التفصيل .

كما يجب ألا يفصل النقاش الدائر حول تشكيل مجلس الأمن عن المداولات الخاصة بجوانب أوسع نطاقا لدور الأمم المتحدة . فالمنظمة قد حظيت بقوة دفع كبيرة منذ أن انتهت الحرب الباردة . ولقد طرح الأمين العام ثروة من الأفكار في "خطة للسلام" لتعزيز فعّالية الأمم المتحدة وقدرتها فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين . إن الرغبة في التفكر في تشكيل مجلس الأمن يجب ألا تكون هدفا في حد ذاتها ، أيا كانت مشروعية هذا الهدف ، لكن ينبغي أن ينظر إليها في السياق الأوسع ، سياق الحفاظ على قدرة الأمم المتحدة في حسم الصراعات وصنع السلم وتحسين تلك القدرة .

وترحب هولندا بالنقاش الدولي العريض بشأن مجلس الامن . وهو نقاش من حيث طبيعته بالذات نقاش حساس وذو طابع سياسي قوي . وقد تكون سنة ١٩٩٥ لحظة مناسبة لتحقيق توافق في الآراء . أما الآن ، ينبغي أن يرتكز أساس النقاش على أنه لا يتعين استبعاد إجراء تغيير بل يجب ضمان مواصلة فعّالية المجلس ، من أجل صالح المنظمة والبشرية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم الاخير في مناقشة البند ٤٠ من جدول الاعمال . وسيبت في مشروع القرار ، الذي سيقدم في إطار هذا البند ، في وقت لاحق سيعلن في "اليومية" .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠